المقتطف اليومي

(أخبـــار ـ تقـــارير ـ مقـــالات)

الخميس ـ ٢٠١٩/٢/٢١م

الأخبار والتقارير

شؤون فلسطينية:

عباس يضرب عصفورين بحجر: لا «مقاصّة»... لا رواتب لغزة	الأخبار اللبنانية	٣
قرصنة عائدات الضرائب الفلسطينية: هل تحل السلطة نفسها؟	العربي الجديد	٤
ملادينوف: مواصلة حماس الهيمنة على غزة قد تؤدي للانفجار وخطر الحرب يحوم في الأفق	وكالة سما	٧
اقتحامات جديدة للأقصى والأوقاف تعتزم ترميم مصلى "باب الرحمة"	عرب ٤٨	٨
فصائل المقاومة: المسجد الأقصى خط أحمر ولن نسمح باستمرار العدوان بحقه	فلسطين اليوم	٩

شؤون عربية:

أكراد سوريا يقدمون ثلاثة مطالب لتعويض الانسحاب الأميركي	الشرق الأوسط	١٠

شؤون إسرائيلية:

تصاعد وتيرة المنافسات في الحملات الانتخابات الإسرائيلية	القدس العربي	١٢
إسرائيل.. تحالف "غانتس" و"لبيد" ضربة قوية لنتنياهو في الانتخابات	الأناضول التركية	١٤
استطلاع: تحالف غانتس ولبيد يحصد ٦١ مقعدا مقابل ٥٩ لنتنياهو وتكتله البرلماني	أمد للإعلام	١٥

شؤون دولية:

إيران: لا يمكن استبعاد احتمال الصراع العسكري مع إسرائيل	وكالات أنباء	١٦
روحاني يصف الأوروبيين بـ«عصابات»: صراعنا مع واشنطن بلغ ذروته	وكالة رويترز	١٦
لوبلوغ: هل حققت واشنطن أهدافها من مؤتمر وارسو؟	عربي ٢١	١٧
بوتين يسخر من «تفوّق» أميركا ويلوّح باستهدافها	الحياة اللندنية	٢٠

المقالات والدراسات

«صفقة القرن» جاهزة.. ثلاث لاءات!	كمال بلهادي	٢٢
قبل فوات الأوان ـ الخروج من المأزق واضح وممكن	أسعد غانم	٢٤
التحالف ضد إيران وتداعياته على فلسطين	بطو؛ خليل؛ رباني	٢٦
المُهرولون إلى إسرائيل: انتحار استراتيجي	عبدالله السناوي	٣٣
عن الدولة اليهودية وعن إسرائيل المستنقعة في "الوسط" اليمينيّ!	أنطوان شلحت	٣٥
لماذا فشلت القمة المناهضة لإيران في وارسو؟	حسين آيبش	٣٧
مؤتمر «وارسو» كمهرجان انتخابي لليمين الصهيوني!	صالح النعامي	٤١
مؤتمر وارسو: تناقضات وأبعاد	شفيق ناظم الغبرا	٤٣
أوهام وارسو والأسئلة المطروحة	علي محمد فخرو	٤٥
الحلف الغربي في مهب الريح	جميل مطر	٤٨
النظام العربي وتغيير الأولويات	رجب أبو سرية	٥٠
شرق أوسط جديد، غموض جديد	دورون ماتزا	٥٢

عباس يضرب عصفورين بحجر: لا «مقاصّة»... لا رواتب لغزة

الأخبار اللبنانية ـ ٢٠١٩/٢/٢١

بدلاً من أن تواجه السلطة الفلسطينية العدو الإسرائيلي الذي قرّر مصادرة أكثر من نصف مليار شيكل (نحو ١٤٠ مليون دولار) من الإيرادات الضريبية للسلطة، المعروفة باسم «المقاصّة»، تسعى إلى نقل فتيل الأزمة إلى قطاع غزة، القريب أصلاً من الانفجار في وجه إسرائيل مرة أخرى، جراء تكثيف الضغط الاقتصادي على الغزيين؛ إذ تسعى رام الله إلى وقف رواتب موظفيها في القطاع بدءاً من الشهر المقبل، بدعوى أن الميزانية لن تكفي كل الرواتب.

وعلمت «الأخبار» من مصدر في السلطة أن ثمة «إجماعاً داخل حركة فتح والحكومة على رفض استقبال أي أموال من عائدات الضرائب»، لكن تقرر الضغط على إسرائيل باستخدام ورقة غزة؛ إذ ستتوقف حكومة «تسيير الأعمال» عن دفع رواتب موظفيها في القطاع، بما يعقّد الأزمة الإنسانية، وربما يدفع إلى مواجهة عسكرية بخلاف رغبة إسرائيل، المقبلة على انتخابات حاسمة. وإذا استمرت الأخيرة في تضييقها على رام الله، ستتجه السلطة إلى تأخير رواتب موظفي الضفة للضغط على الاحتلال، وفق المصدر.

وكان رئيس السلطة، محمود عباس، أعلن، أمس، رفضه القرار الإسرائيلي اقتطاع جزء من «المقاصة»، مؤكداً أن سلطته «لن تتسلم الأموال منقوصة قرشاً واحداً». وقال: «إما أن تأتي كل أموالنا وحقوقنا، أو لن نقبل استلام قرش... ما داموا قرصنوا جزءاً من المبلغ فليقرصنوا بقيته»، مشيراً إلى أن هذا القرار يمثّل «المسمار الأخير في نعش اتفاقية باريس» الاقتصادية، التي تجبي بموجبها إسرائيل العائدات الضريبية للسلطة عبر المعابر التجارية.

وبخلاف تصريحات عباس عن أن السلطة ستخصص أي مبالغ تتوافر لمصلحة عائلات الشهداء والأسرى، كشف المصدر نفسه أن الرواتب في مطلع الشهر المقبل ستقتصر على موظفي السلطة في الضفة، فيما سيكون أبرز المتضررين عائلات الشهداء والأسرى في الضفة وغزة على السواء؛ إذ لن تدفع لهم السلطة أي مبالغ حتى تسوية المبالغ المقتطعة مع إسرائيل.

في المقابل، ترى أوساط سياسية في غزة أن السلطة تراهن على أن زيادة الضغط الاقتصادي على القطاع، وفرض مزيد من العقوبات، سيدفعان الحكومة الإسرائيلية إلى تجميد اقتطاع «المقاصة» أو إلغائه، لأنها لا ترغب في تدهور الأوضاع الاقتصادية للغزيين، كي لا تتجه الأمور صوت مواجهة عسكرية، خصوصاً أن الأوضاع الميدانية على الحدود عادت إلى التصعيد بعد اشتداد حراك «وحدات الإرباك الليلي» منذ نحو أسبوع.

ومساء أمس، استهدفت طائرة إسرائيلية مسيّرة مجموعة من المواطنين شرق مخيم البريج وسط القطاع بصاروخ واحد من دون وقوع إصابات بينهم، كما استهدفت طائرة أخرى بصاروخين أرضاً زراعية في المنطقة نفسها. وسُجّلت خلال الأيام الماضية إصابات خطيرة في صفوف الشبان جراء استهدافهم في المناطق العليا من الجسم. ونقلت وسائل إعلام عبرية أن الجيش قصف موقعاً لـ«حماس» بالقرب من مطلقي البالونات الحارقة بعد ساعات من انفجار بالونات في منطقة «أشكول».

من ناحية أخرى، علمت «الأخبار» أن حركة «حماس» أجرت، أمس، محادثات مع جهات في الأمم المتحدة وممثلين أوروبيين حول انعكاسات القرار الإسرائيلي اقتطاع الأموال الفلسطينية على الواقع في غزة، مؤكدة لهم أن السلطة قد تتخذ ردّ فعل مضراً بالقطاع لتمرير المزيد من العقوبات، وهو ما سيؤدي إلى تدهور الأوضاع. وفي غضون ذلك، تباحث رئيس المكتب السياسي للحركة، إسماعيل هنية، الموجود في القاهرة منذ أكثر من أسبوعين، في القضية نفسها مع المسؤولين المصريين.

في شأن ثانٍ، تواصل «فتح» محادثاتها الداخلية لتشكيل حكومة جديدة، على رغم رفض كبرى فصائل «منظمة التحرير» الانضمام إليها، ولذلك من المتوقع تسمية رئيس الحكومة الجديد عبر «اللجنة المركزية لفتح» خلال يومين، فيما يُعدّ عضو «المركزية» محمد اشتية من أبرز المرشحين لرئاسة الحكومة. مع ذلك، نفى وزير الشؤون المدنية، حسين الشيخ، أن يكون عباس قد كلّف أحداً رئاسة الحكومة المقبلة، مشدداً على أن المشاورات مستمرة.

إلى ذلك، كشفت القناة العبرية الثانية أن العبوة التي أصيب بشظاياها جندي من جيش العدو شمال قطاع غزة مساء الإثنين الماضي تم تشغيلها عن بعد، وليس كما كان يظنّ الجيش بأن الشظايا تعود إلى كوعٍ متفجرٍ ألقاه الشبان مباشرة تجاه الجنود.

قرصنة عائدات الضرائب الفلسطينية: هل تحل السلطة نفسها؟

العربي الجديد ـ ٢٠١٩/٢/٢١

لم ينتظر الرئيس الفلسطيني محمود عباس عقد اجتماع اللجنة العليا المكلفة بمتابعة تنفيذ قرارات المجلس المركزي عصر أمس الأربعاء، لإعلان موقفه رداً على القرار الإسرائيلي بقرصنة نحو ١٣٨ مليون دولار من عائدات الضرائب لأنها تُدفع لأهالي الشهداء والأسرى والجرحى، فكشف عن قراره أمام وفد من الكونغرس الأميركي مساء الثلاثاء، أنه "يرفض استلام كل المقاصة"(عائدات الضرائب التي تجنيها إسرائيل نيابةً عن السلطة)، لتخوض السلطة الفلسطينية فصلاً آخر من المعركة المالية ضدها، والتي بدأتها الإدارة الأميركية العام الماضي.

وعاد الرئيس الفلسطيني أمس، وجدّد لدى ترؤسه اجتماع اللجنة المكلفة بمتابعة تنفيذ قرارات المجلس المركزي، رفض وإدانة القرار الإسرائيلي الظالم بقرصنة أموال المقاصة، مؤكداً "أننا لن نستلم الأموال منقوصة قرشاً واحداً، ولن نقبل بذلك إطلاقا". وأكد عباس أن "قرار حكومة الاحتلال، قرصنة أموالنا، تحت ذريعة أنها تدفع لعائلات الشهداء والأسرى، هو إجراء احتلاليّ يأتي في سياق تشديد الحصار علينا بهدف تمرير (صفقة العار)"، في إشارة إلى "صفقة القرن"، مشدداً على أنّ "القرار الإسرائيلي هو مسمار في نعش اتفاق باريس (الاقتصادي الذي وقع عام ١٩٩٤ ويحكم العلاقات الاقتصادية بين الجانبين)، وتنصّل واضح من كل الاتفاقات الموقعة، ويعني أن إسرائيل تستبيح كل الاتفاقات الموقعة بيننا، وليس اتفاق باريس فقط".

ويخشى اقتصاديون وسياسيون من أن يكون قرار الرئيس الفلسطيني، وتصريحه: "لا نريدها، لا نريد المقاصة كلها، خليها عندهم"، والذي يأتي في إطار التهديد والغضب غير المعتاد من قبل عباس، قد أتيا بغياب الاستعداد والجاهزية السياسية والاقتصادية التي تسمح للسلطة بالتغلّب على تبعاته المقبلة. ويرى هؤلاء أن قرار عباس ربما كان متسرعاً في ظلّ انقسام فلسطيني يتزايد، إذ تجلّى أخيراً في لقاء موسكو قبل أيام، حيث خرجت الفصائل منقسمة على نفسها بعد رفض كل من حركة "حماس" و"الجهاد الإسلامي" و"الجبهة الشعبية"، و"القيادة العامة" التوقيع على البيان الختامي، ما جعل عباس يقرر مقاطعة أي اجتماع تشارك فيه "الجهاد الإسلامي"، وذلك بعد شهور من مقاطعة أي لقاء مع "حماس".

كما أنّ هذا القرار يأتي في ظلّ مشاورات لم تنته بعد، ومن الواضح تعثرها بشأن تشكيل حكومة فصائلية سياسية بعد إقالة حكومة الوفاق الوطني التي كان يرأسها رامي الحمدلله، وتحويلها إلى حكومة تسيير أعمال منذ نحو ثلاثة أسابيع. هذا فضلاً عن العقوبات الاقتصادية والضغوط السياسية الأميركية المستمرة على السلطة الفلسطينية، وهو ما دفع عباس للقول أمام وفد الكونغرس مساء أول من أمس الثلاثاء: "أميركا قطعت عنا الهواء، عندما ترفض الاعتراف بالشرعية الدولية، وتنهي كل المساعدات التي كانت تقدمها لنا وهي ٨٨٠ مليون دولار، تم قطعها جميعها بما فيها المقدمة للمستشفيات، وعندما يعتبرنا الكونغرس إرهابيين".

وفي السياق، يقول مصدر رفيع في حركة "فتح" لـ"العربي الجديد"، إنّ "قرار الرئيس الرافض لتسلّم جميع عائدات الضرائب (المقاصة) يأتي من نقاط عدة؛ أولاً، إنه يعلم أنّ تسلّم أموال المقاصة منقوصة يعني موافقته على الاقتطاع؛ وثانياً، إنّ هذا الابتزاز المالي سيتكرّر لاحقاً أكثر من مرة، والأهم أنّ الرئيس عباس ما زال يمسك بورقة التنسيق الأمني مع إسرائيل والتي لم تتوقف يوماً، وهو الأمر الذي تأخذه مؤسسة الاحتلال الأمنية في الاعتبار، وتضعه على رأس توصياتها للمستوى السياسي في دولة الاحتلال". ويتابع المصدر: "ستكون نهاية أي رئيس فلسطيني بوقف مخصصات عائلات الشهداء والأسرى والجرحى، وعباس لن يقع في هذه المصيدة، لذلك يؤكد مراراً وتكراراً: إذا لم يكن لدى السلطة أي قرش غير هذه الأموال فسأدفعها لهذه العائلات".

ولعل أسوأ ما في قرار حكومة الاحتلال قرصنة عائدات الضرائب هو ضرب الروح الوطنية الفلسطينية، إذ يرى الخبير في الشؤون الإسرائيلية، عادل شديد، في تصريح لـ"العربي الجديد"، أنّ "الأمر البالغ الخطورة هو أنّ قانون اقتطاع أموال الشعب الفلسطيني المخصصة لذوي الشهداء والأسرى، تضمّن تحويل تلك المبالغ لتعويض من سمّاهم الاحتلال بضحايا الإرهاب الفلسطيني، من عملاء فلسطينيين هربوا إلى الأراضي المحتلة، أو عائلات يهودية قُتل أو أُصيب أحد أفرادها بعمليات المقاومة الفلسطينية، اعتقاداً من إسرائيل أنّ هذا قد يؤدي لضرب المعنويات الفلسطينية عبر تحويل الأموال للعملاء واليهود، وتجويع خيرة الشعب الفلسطيني الذين ضحوا من أجل حرية وكرامة شعبه".

من جهته، يعتبر الخبير الاقتصادي، نصر عبد الكريم، في تصريح لـ"العربي الجديد"، أنّ قرار عباس برفض تسلم أموال عائدات الضرائب، "يجب أن يأتي في إطار شمولي أكبر، يبدأ بترتيب البيت الداخلي، وتوحيد الشعب خلف حكومة جديدة تنال ثقة الناس، وخلق قيادة لها رؤية وموقف من الكيان الإسرائيلي، فعندما تتخذ

هذه القيادة قرار المواجهة السياسية، والشارع يشعر بأنّ هذه المواجهة سيكون لها مردود جيّد على المدى الطويل، حينئذ سيحتمل (الشارع) دفع أثمان اقتصادية، كما جرى في عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، وكما يحدث الآن في قطاع غزة. ولذلك هذا ممكن، لكن شرط أن يكون القرار في إطار شمولي".

ويتابع عبد الكريم: "أتمنى أن يكون هذا القرار استراتيجياً، لكن إذا جاء ليزيد من صعوبة حياة الفلسطينيين، مع بقاء العلاقات الأخرى على حالها، وفقط أن يكون شغلنا الشاغل هو محاولة إيجاد تسوية مع حكومة الاحتلال بشروط أفضل للفلسطينيين مع بقاء الإطار العام كما هو، فإنني أخشى أن هذا يُرّحل أزمة ولا يحلها، لأن إسرائيل تدرك أن لديها أوراق قوة تستطيع أن تضغط من خلالها على السلطة، وتلجأ لهذه الأوراق متى أرادت".

وبحسب الخبير الاقتصادي، "تبلغ قيمة عائدات الضرائب تقريباً من ٢٢٠ إلى ٢٥٠ مليون دولار شهرياً، وتبلغ قيمتها السنوية نحو ٣ مليارات دولار، تشكل ٧٠ في المائة من الإيرادات الكلية للسلطة الفلسطينية، أي بواقع ثلثي الإيرادات، أما الباقي فيأتي من جباية فلسطينية محلية للضرائب والرسوم". ويوضح: "إذا أضفنا للجباية الفلسطينية المساعدات العربية والدولية بنحو ٦٠٠ إلى ٧٠٠ مليون دولار كما حصل في العام الماضي، ففي هذه الحالة نحن نتحدث عن أن ما بقي متاحاً للسلطة هو مليار و٧٠٠ مليون دولار سنوياً، أي ١٧٠ مليون دولار شهرياً، وهذا مبلغ ربما يكفي لدفع فاتورة الرواتب، لكن بدون نفقات أخرى؛ ما يعني أن السلطة لن تستطيع الإيفاء بالتزاماتها نحو القطاع الخاص الذي تشتري منه خدمات وسلعاً، إلى جانب التزامات ونفقات أخرى، سيتأثر بها هذا القطاع بحيث تصبح الأزمة متدحرجة ومركبة".

من جهته، يقول الكاتب والمحلل السياسي هاني المصري، في حديث مع "العربي الجديد"، إنّ "مثل هذا القرار على أهميته، يجب أن يكون مدروساً وجزءاً من استراتيجية متكاملة. فمثلاً إذا كان التوجه لحلّ السلطة أو إعادة النظر بوظائفها والتزاماتها وموازنتها، واعتماد مقاربة جديدة، فيمكن أن يكون مفهوماً، أما إذا كان مجرّد ردة فعل غاضبة لا توجد رؤية شاملة وراءها، ولا حساب لما يمكن أن يحدث بعدها، ولا كيف سيتم التصرف معها، فهذا شيء خطير". ويتابع: "وإذا كان قرار الرئيس عباس ناجماً عن تقدير بأنّ إسرائيل لن تسمح بانهيار السلطة لأنها تساهم بنجاح في توفير الأمن للاحتلال، فهذا تقدير قد يصيب وقد يخطئ، فهناك خطط في إسرائيل تريد تغيير السلطة أو إقامة عدة سلطات بدلاً منها، لأنها لا تسير في ركب صفقة (الرئيس الأميركي دونالد) ترامب".

ويخلص المصري إلى القول: "الأفضل توفير مستلزمات المواجهة المفروضة على الفلسطينيين، وعلى رأسها الوحدة، بالترافق مع رفض القرصنة الإسرائيلية بكل الأشكال الممكنة، ووضع خطة ولو متدرجة لتنفيذ قرارات المجلس الوطني في ما يخص إعادة النظر في العلاقات مع الاحتلال ووقف الالتزامات السياسية والأمنية والاقتصادية المترتبة على اتفاق أوسلو البغيض".

ملادينوف: مواصلة حماس الهيمنة على غزة قد تؤدي بالأوضاع للانفجار وخطر الحرب يحوم في الافق

وكالة سما - ٢٠١٩/٢/٢٠

قال نيكولاي ملادينوف منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، مساء اليوم الأربعاء، إن "خطر الحرب يحوم في الأفق، وإن أردنا أن يعود الفلسطينيون والإسرائيليون لحل الصراع بشكل سلمي، فهم بحاجة إلى الريادة التي تؤمن بأن السلام ممكن من خلال المفاوضات، ومجتمع دولي ملتزم بدعم كلا الطرفين في الاتفاقيات على أساس قرارات الأمم المتحدة أو الاتفاقيات الثنائية، ويفهم أن الطرف الأضعف هو الشعب الفلسطيني الذي هو بحاجة لدعم أكثر من أي وقت مضى".

وأشار ملادينوف إلى أن توقيف المساعدات الامريكية الأمنية للفلسطينين قد يؤثر على الجهود الرامية لتقريب وجهات النظر،لافتا إلى أن الأمم المتحدة تعمل بكل كد لصون الآفاق وإمكانية حل الدولتين؛ "لكن هذا يتقوض بسبب الأوضاع في الميدان".

وأضاف: إن إسرائيل قررت بشكل أحادي احتجاز ١٤٠ مليون دولار من تحويلات الضرائب إلى السلطة الفلسطينية.

وبين منسق الامم المتحدة لعملية السلام، أن احتجاز حوالي ١٤٠ مليون دولار من الاموال الفلسطينية تطور خطير يهدد الاستقرار المالي للسلطة وأمن الفلسطينيين والإسرائيليين، منوها إلى أن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس حذر من اتخاذ قرارات احادية.

وشدد ملادينوف، على أن الأمم المتحدة تواصل العمل مع كل الأطراف، لتوفير الامن والرفاهية للمدنيين في الخليل وباقي المناطق الفلسطينية، داعيا القادة الفلسطينيين والإسرائيليين للالتزام بالقرارات الأممية التي كُرست منذ نحو ربع قرن.

وحول جهود الأمم المتحدة لتحسين الوضع بقطاع غزة قال إن "قطر منحت ٢٠ مليون دولار لتعزيز عمل برنامج الامم المتحدة الانمائي و الأونروا ومبادرة النقد مقابل العمل"، موضحا أن ذلك سيخلق حوالي ١٠ آلاف فرصة عمل مؤقتة في غزة.

ونوه ملادينوف خلال احاطة له بمجلس الامن حول القضية الفلسطينية، إلى أن البنك الدولي بادر لتقديم برنامج مماثل "يفترض أن يوفر ٥ آلاف فرصة عمل مؤقتة".

واردف: "رغم الجهود الحثيثة التي تبذلها مصر للتقريب ين الفصائل الفلسطينية فإن التحركات السياسية الفلسطينية تزيد من البون "الفصل" بين غزة والضفة".

وحول الاعتداءات الاسرائيلية على مسيرات العودة ، قال ملادينوف: "ليس هناك مبرر للعنف والإرهاب، لكن الأحداث العنيفة والمظاهرات قرب سياج غزة، تتواصل، حيث "قتل" ثلاثة أطفال بالذخيرة الحية الإسرائيلية يوم ٨ فبراير، ما يرفع عدد الأطفال الذين لقوا حتفهم خلال المسيرات منذ مارس الماضي إلى ٤٠"، مؤكدا على حماية الأطفال من القوة المميتة.

في سياق منفصل، اعتبر ملادينوف أن مواصلة حماس الهيمنة على غزة والقسوة والقيود الاسرائيلية والاجراءات التقييدية على السلطة الفلسطينية "قد تؤدي بالاوضاع للانفجار"، مستطردا: "تواصل التعزيزات العسكرية قد يؤدي إلى دفع الطرفين للحرب".

وحول الأوضاع بغزة، أوضح ملادينوف أنه "مع تلاشي احتمالات المصالحة، فإن سكان غزة يعتبرون أنهم تركوا لمصيرهم بدون تمثيل وإغاثة ومنفذ"، مضيفا أن السلطة الفلسطينية دفعت رواتب مقلصة في شهر فبراير، فيما لم يتلقى حوالي ٥٠٠٠ آلاف موظف أي مرتب أو دفعة مالية.

اقتحامات جديدة للأقصى والأوقاف تعتزم ترميم مصلى "باب الرحمة"

عرب ٤٨ . ٢٠١٩/٢/٢١

اقتحم عشرات المستوطنين، اليوم الأربعاء، باحات المسجد الأقصى المبارك، بحراسة مشددة من عناصر شرطة الاحتلال الإسرائيلية، فيما أكد مجلس الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية بالقدس، أنه لن يتوانى عن القيام بمسؤولياته في ترميم مصلى باب الرحمة والصلاة فيه.

هذا وأدى عشرات الفلسطينيين، صلاة المغرب، الأربعاء، قبالة "باب الرحمة"، أحد أبواب المسجد الأقصى، وسط مدينة القدس المحتلة، وذلك احتجاجًا على استمرار إغلاق "باب الرحمة"، منذ سنوات، من جانب الاحتلال الإسرائيلي.

بدورها، تواجدت قوات الاحتلال الإسرائيلي بكثافة في ساحة الباب، بعد اقتحامها المسجد الأقصى، في وقت سابق الأربعاء، على خلفية التوترات المندلعة منذ أيام.

وقال مسؤول الإعلام في دائرة الأوقاف الإسلامية بالقدس، فراس الدبس، إن ٤٩ مستوطنا و٢٥٥ طالبا ومرشدين يهود اقتحموا المسجد، صباح اليوم. وأضاف الدبس أن ٢٢ مستوطنا و٤٦ من "ضيوف الشرطة الإسرائيلية"، اقتحموا المسجد في فترة ما بعد صلاة الظهر.

وعلى صلة، رفض مجلس الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية بالقدس، اليوم، جميع الإجراءات والقيود التي فرضتها السلطات الإسرائيلية على حرية العبادة والصلاة في مصلى باب الرحمة، في الجهة الشرقية من المسجد الأقصى.

وأفاد "المجلس" في بيان إثر اجتماع له اليوم، أنه "كلف المستشار القانوني للمجلس إبلاغ سلطات الاحتلال على الفور بقرار المجلس، بأنه لن يتوانى عن القيام بمسؤولياته في ترميم مصلى باب الرحمة والصلاة فيه".

سلاسل الاحتلال على بوابة حديدية تؤدي إلى باب الرحمة

وشهد المسجد الأقصى خلال الأيام القليلة الماضية، توترا واشتباكات بين مصلين وقوات من شرطة الاحتلال الإسرائيلي، بعد أن وضعت، الأحد، سلاسل على بوابة حديدية تؤدي إلى باب الرحمة.

وأغلق الاحتلال باب الرحمة منذ عام ٢٠٠٣، وترفض حتى الآن إعادة فتحه.

وأضاف "المجلس" "أن المسجد الأقصى المبارك بجميع ساحاته ومرافقه ومصلياته فوق الأرض وتحت الأرض، والبالغة مساحته ١٤٤ دونما، بما فيه مصلى باب الرحمة، هو حق خالص لجميع المسلمين في العالم".

وشدد على أنه "وقف إسلامي لا يقبل الشراكة، وليس لغير المسلمين أي حق فيه، ولا يسري ولا يجوز أن يطبق عليه أي قانون غير القانون الإسلامي".

وأكد "إصراره على مواجهة كافة الإجراءات الإسرائيلية ضد المسجد الأقصى المبارك"، داعيا إلى "الوحدة ورصّ الصفوف في مجابهة هذه الاعتداءات التعسفية (..) للحفاظ على المسجد الأقصى المبارك والدفاع عنه".

فصائل المقاومة: المسجد الأقصى خط أحمر ولن نسمح باستمرار العدوان بحقه

فلسطين اليوم . ٢٠١٩/٢/٢١

أكدت فصائل المقاومة الفلسطينية اليوم الخميس، أن المسجد الأقصى خط أحمر، ولن تسمح باستمرار العدوان الصهيوني الممنهج بحق المدينة المقدسة.

وقالت فصائل المقاومة الفلسطينية في بيان صحفي، :"إن العدو الصهيوني المجرم يواصل تغوله تجاه المسجد الأقصى وأروقته وبواباته وما واكب ذلك من خطوات صهيونية خبيثة بإغلاق باب الرحمة وبعض المؤسسات الأخرى في المدينة المقدسة".

وأشارت الفصائل إلى ما يواكبه من اعتداءات متواصلة بحق المرابطين في المسجد الاقصى الذين يدافعون بأرواحهم واجسادهم عن أولى القبلتين وثاني المسجدين وثالث الحرمين الشريفين، وما يصاحبها من الاقتحامات المتكررة للمغتصبين الصهاينة لباحات المسجد الأقصى المبارك.

وبينت، أن كل ذلك يحدث في ظل صمت عربي واسلامي مخزي، وحالة من التسابق الفاضح للتطبيع مع الكيان والتهافت على فتح العلاقات العلنية مع المحتل الذي يقتل أبناءنا ونساءنا ويدنس مقدساتنا.

وأكدت الفصائل أن القدس بأقصاها ومقدساتها هي خط أحمر وأي تغيير بوضعها سيقلب الطاولة على رأس المجرمين الصهاينة، وندعو لتصعيد المواجهة مع المحتل في كل الأرض المحتلة فالقدس فداؤها الأرواح والمهج.

ودعت، جماهير شعبنا إلى النفير العام في (#هبة_باب_الرحمة) وشد الرحال إلى المسجد الأقصى والمرابطة فيه نصرة ودفاعاً عن مقدساتنا، وافشالاً للمخططات الصهيونية التي تسعى لتهويد المسجد الأقصى وتقيسمه زمانياً ومكانياً.

كما حَيَت جماهير شعبنا المرابطين في المسجد الأقصى الذين يتصدون بأجسادهم لمخططات الصهاينة ويذودون رغم العدوان والاجرام عن مسرى النبي الأكرم (محمد) صلى الله عليه وسلم.

وحذرت الفصائل، الاحتلال من مواصلة جرائمه بحق المسجد الأقصى والمرابطين فيه، وفصائل المقاومة لن تقف مكتوفة الأيدي ازاء هذه الاعتداءات المتلاحقة، والعدو يتحمل المسؤولية الكاملة عن هذه الاجراءات الصهيونية الغاشمة وعليه تحمل تبعات ذلك.

كما دعت، جماهير شعبنا في قطاع غزة بضرورة الاحتشاد الجناهيري الواسع والمشاركة بزخم وقوة في مسيرات العودة وكسر الحصار غداً في جمعة (الوفاء لشهداء مجزرة الحرم الابراهيمي) انتفاضاً ونصرة للمسجد الأقصى.

وأكدت، أن الهرولة العربية للتطبيع المخزي مع الاحتلال وما شهده مؤتمر وارسو المشئوم هو الذي شجع العدو المفسد على عدوانه المتواصل بحق الاقصى والمدينة المقدسة.

وشددت على أن الأقصى هو ملك للعرب والمسلمين وواجب الدفاع عنه يقع على عاتق الأمة جمعاء، لذا ندعو أمتنا لأخذ دورها بالدفاع عن المدينة المقدسة والانتفاض بوجه الظلم ونبذ التطبيع والمطبعين وتصويب البوصلة الحقيقية للعداء تجاه الصهاينة المغتصبين.

أكراد سوريا يقدمون ثلاثة مطالب لتعويض الانسحاب الأميركي

لندن: إبراهيم حميدي . الشرق الأوسط . ٢٠١٩/٢/٢١

يسعى الجناح السياسي لـ«قوات سوريا الديمقراطية» الكردية – العربية للحصول على «دعم لوجيستي وحماية» من دول غربية لمحاكمة عناصر أجانب من «داعش» معتقلين لديها، إضافة إلى تقديم ثلاثة مطالب عامة لتعويض الانسحاب الأميركي بينها استمرار الحظر الجوي، ونشر مراقبين أوروبيين على الحدود التركية، ودعم عسكري لمحاربة الخلايا النائمة لـ«داعش» شرق سوريا.

لهذا، قامت رئيسة الهيئة التنفيذية في «مجلس سوريا الديمقراطية» إلهام أحمد، بجولة في باريس وواشنطن ولندن بعد إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترمب، في ١٤ ديسمبر (كانون الأول) الماضي، بالتزامن مع زيارة سياسية وعسكرية قام بها مسؤولون أميركيون إلى شرق سوريا.

وقالت أحمد لـ«الشرق الأوسط» في لندن، مساء أول أمس، إن زياراتها استهدفت عقد لقاءات مع «صناع القرار لمناقشة تطورات الوضع شمال شرقي سوريا والتهديدات التركية، إضافة إلى وضع الدواعش الأجانب بعد القضاء على (داعش)» جغرافياً، بحيث تجري المعارك الأخيرة في بلدة الباغوز، آخر جيوب التنظيم على الحدود السورية – العراقية.

ويتعلق الملف الأول، الذي تبحثه أحمد، بمصير نحو ٨٠٠ – ٩٠٠ عنصر أجنبي من «داعش» و٤ آلاف عنصر من عائلاتهم ينتمون إلى ٤٧ دولة، إذ إن «قوات سوريا الديمقراطية» اقترحت تسليمهم للدول الغربية، لكن إلى الآن ليس هناك جواب واضح، وهناك انقسام داخل الاتحاد الأوروبي أدى إلى عدم صدور موقف جماعي خلال اجتماع المجلس الوزاري الأخير.

ورفضت لندن استقبال «داعشية» موجودة في مخيم للنازحين شرق سوريا وسحبت جواز السفر منها، في حين ألمحت وزارة الداخلية الفنلندية إلى أنها لا يمكنها منع عودة «دواعشها» وهم ٨٠ فرداً موجودون في سجون «قوات سوريا الديمقراطية». وأُعلن في هلسنكي، أمس: « وفقاً للقانون لا يمكن منع شخص يحمل الجنسية الفنلندية من العودة إلى فنلندا».

كان الرئيس الأميركي دونالد ترمب، قد دعا دولاً أوروبية بينها ألمانيا وفرنسا، عبر موقع «تويتر»، إلى استعادة أكثر من ٨٠٠ «داعشي» وتقديمهم إلى المحاكمة. وهدد ترمب بأنه في حال عدم استجابة الحلفاء، فإن الولايات المتحدة ستكون مضطرة إلى إطلاق سراح هؤلاء المقاتلين.

في برلين، استبعدت رئيسة حزب الخضر الألماني، أنالينا بيربوك، فرصاً لإقامة محكمة دولية خاصة لمحاكمة عناصر «داعش» المأسورين. وأشارت تقديرات سلطات الأمن الألمانية إلى أن عدد «الدواعش» الألمان نحو ٤٠ عنصراً.

وقالت أحمد إن «قوات سوريا الديمقراطية» لم تتلقَّ «أي جواب» من الدول الغربية بعد، قائلة: «إذا لم يوافقوا على استلامهم، فإننا سنحتفظ بهم وسنكون بحاجة إلى دعم لوجيستي وقضائي للحفاظ على استقرار المنطقة».

ويُعتقد أن هدف الأكراد من هذا هو الحصول على دعم سياسي للمناطق التي يسيطرون عليها وتشكل ثلث مساحة الأراضي السورية (١٨٥ ألف كيلومتر مربع)، الأمر الذي لا تزال دول عدة ترفضه لأسباب تتعلق بالقانون الدولي لأن الحكومة السورية هي المعترف بها في الأمم المتحدة، إضافة إلى عدم رغبة عواصم أوروبية في إغضاب تركيا.

وكانت واشنطن وباريس قد بعثتا دبلوماسيين إلى مناطق شرق الفرات بعدما ظهر أن واشنطن بصدد البقاء في تلك المنطقة، غير أن قرار ترمب في ديسمبر (كانون الأول)، فاجأ دولاً في التحالف الدولي ضد «داعش» وتم سحب الدبلوماسيين.

ويتعلق الملف الثاني، الذي تحمله أحمد، بالانسحاب الأميركي من شرق سوريا. وحسب المعلومات، فإن واشنطن قررت الاحتفاظ بقاعدة التنف في زاوية الحدود السورية – العراقية – الأردنية وتقديم دعم عسكري إضافي من غرب العراق ونشر راجمات صواريخ متطورة، لكنها متمسكة بالانسحاب.

ونقل قائد «قوات سوريا الديمقراطية» مظلوم كوباني (عبدي) إلى قائد القوات المركزية الأميركية جوزيف فوتيل خلال زيارته لشرق سوريا، المطالب بإبقاء واشنطن ١٠٠٠ – ١٥٠٠ عنصر أميركي. لكن الموقف الأميركي لا يزال أن الجيش سينفذ أوامر ترمب بالانسحاب. وقالت أحمد إنها طلبت خلال زيارتها لواشنطن ضرورة أن يكون الانسحاب «غير عشوائي وليس فورياً».

وخلال دردشة بينها وبين ترمب قبل أيام، أبلغها الرئيس الأميركي أنه «يحب الأكراد»، ووافق على طلبها توفير «الحماية» لهم، وبحث احتمال الحظر الجوي أو «المنطقة الأمنية» مع تركيا.

وتشكل «المنطقة الأمنية» الملف الثالث بالنسبة إلى أحمد، إذ إن واشنطن تبحث مع أنقرة موضوع إقامة «منطقة أمنية» بين جرابلس على نهر الفرات شمال حلب وفش خابور على نهر دجلة على حدود العراق.

ومن حيث المبدأ، هناك مداولات أن يكون عمق المنطقة بين ٢٨ و٣٢ كيلومتراً خالية من السلاح الثقيل والقواعد العسكرية. وتقترح أنقرة إخلاءها من سبعة آلاف من «وحدات حماية الشعب» الكردية، المكون الرئيسي في «قوات سوريا الديمقراطية». وتجري محادثات حول احتمال توفير أميركا حماية جوية واستخباراتية لهذه المنطقة مع مطالب من لندن وباريس بنشر قواتهما في هذه المنطقة.

من جهتها، طالبت أحمد بـ«حظر جوي شمال شرقي سوريا، وحماية الحدود بينها وبين تركيا، واستمرار الدعم من التحالف لمحاربة الخلايا النائمة لـ(داعش)» في شرق الفرات.

في المقابل، يطالب الجانب التركي بإخراج «الوحدات» الكردية من المنطقة الأمنية، ويرفض أن تكون هذه المنطقة الأمنية لـ«حماية الوحدات».

عليه، يترك الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، خيارين مفتوحين: «المنطقة الأمنية» بالتوافق مع واشنطن، وتفعيل «اتفاق أضنة» برعاية روسية، الذي ينص على حرية الجيش التركي للتحرك بعمق خمسة كيلومترات لملاحقة الإرهابيين. ويتوقع أن يحافظ على هذين الخيارين إلى ما بعد الانتخابات المحلية الشهر المقبل. وقالت مصادر دبلوماسية لـ«الشرق الأوسط» إن الجانب التركي متمسك بأن يكون عمق التوغل التركي مشابهاً للعرض الأميركي، أي ٣٠ كيلومتراً في شكل وسطي، لكن روسيا تتمسك بخمسة كيلومترات وتشترط استئناف العلاقات السياسية بين أنقرة ودمشق، الأمر الذي يرفضه الجانب التركي ويقول إنه مستعد لـ«تعاون أمني».

تصاعد وتيرة المنافسات في الحملات الانتخابات الإسرائيلية

القدس العربي ـ ٢٠١٩/٢/٢١

تصعد الأطراف المتنافسة في الانتخابات العامة الإسرائيلية المقررة في ٩ ابريل/ نيسان المقبل التراشق الكلامي، خاصة من قبل الحزب الحاكم ورئيسه بنيامين نتنياهو الذي يشعر أن حكمه مهدد على خلفية استطلاعات رأي متواترة، تفيد بأن نسبة معسكر اليمين في الكنيست الجديد لن تزيد عن ٥٠% من مقاعد البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) الذي يعد ١٢٠ نائبا.

وقال مسؤول اسرائيلي أمس الاربعاء إن اجتماعا كان مقررا اليوم الخميس في موسكو بين رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو والرئيس الروسي فلاديمير بوتين تم تأجيله. وأرجعت وسائل الإعلام الإسرائيلية التاجيل الى استراتيجية نتنياهو لإقامة تحالف بين أحزاب اليمين استعدادا للانتخابات التشريعية في التاسع من نيسان/ أبريل، وخصوصا أن الموعد الأخير لتقديم القوائم هو مساء اليوم الخميس.

واضاف المسؤول الذي طلب عدم ذكر اسمه «ان الزعيمين سيتحدثان هاتفيا غدا (اليوم) الخميس بدلا من ذلك». وتابع «سيتم تحديد موعد جديد للاجتماع في أقرب وقت ممكن»، مشيرا الى ان التأجيل سيكون لأيام عدة من دون ان يعطي اي سبب له. من جهته، قال يوري اوشاكوف المسؤول في الكرملين لوكالة الأنباء الرسمية الروسية ريا نوفوستي إن «الاجتماع تأجل لأسباب سياسية داخلية إسرائيلية».

وجاء إلغاء الزيارة والتصعيد الانتخابي بعدما سطع نجم سياسي جديد في الحلبة الانتخابية الجنرال في الاحتياط قائد جيش الاحتلال الأسبق بيني غانتس رئيس حزب «مناعة إسرائيل» الذي يعرف نفسه كمعسكر الوسط، وتمنحه الاستطلاعات عددا كبيرا من المقاعد (٢٠ مقعدا وأكثر) على حساب أحزاب أخرى منها أحزاب في اليمين مما يهدد حظوظ انتخاب نتنياهو رئيسا للحكومة المقبلة للمرة الخامسة في مسيرته السياسية منذ تولى رئاسة الحكومة للمرة الأولى عقب اغتيال رابين في ١٩٩٦. وعلى خلفية اتهامات إعلامية وسياسية توجه له بأنه ضعيف، فاجأ غانتس الحلبة السياسية الإسرائيلية بشنه حملة على نتنياهو شخصيا بقوله «عندما كنت مستلقيا مع الجنود في الوحل وفي الكمائن الليلية ذهبت أنت الى تعلم التمثيل مع حفلات بالكوكتيل وتنقلت من صالة تلفاز إلى أخرى».

وسارع نتنياهو للرد بعنف بقوله»:إخجل على نفسك يا غانتس ..لقد خاطرت بحياتي من أجل الدولة.. مرة تلو المرة وأصبت في القتال عدة مرات آخرها على ضفاف قناة السويس» ونشر الى جانب أقواله هذه صورا له من فترة خدمته في وحدة عسكرية خاصة.

ويشكك عدد كبير من المراقبين بإمكانية فوز غانتس بالحكم لاسيما أن الشارع الإسرائيلي ينزع لليمين وغانتس لا يبدو كشخصية قوية تتمتع بالكاريزماتية. وجاء هجوم غانتس على نتنياهو عقب اتهام الأخير له في الشهر الأخير بالضعف وبتهديد أمن إسرائيل وإعادة الأرض الفلسطينية المحتلة وبالسعي لتشكيل كتلة مانعة بالتحالف مع أحمد طيبي.

وقبيل الموعد الأخير لتسليم القوائم الانتخابية الذي يحل اليوم الخميس تتواصل المساعي لضم حزبي «غيشر» و «هناك مستقبل» إلى قائمة غانتس، مثلما فعل مع حزب الجنرال بالاحتياط قائد الجيش ووزير الأمن سابقا موشيه يعالون «تيليم» وذلك في محاولة لزيادة فرص إسقاط نتنياهو.

وعن هذه الجهود قال غانتس حول الاتصالات مع «هناك مستقبل»:»ندرس تدريبات العمل ولن نفوت فرصة تاريخية». وفي سياق الحديث عن عسكرة السياسة وكثرة الجنرالات في الحلبة السياسية الإسرائيلية كشف أمس عن ضم اللواء طال روسو لحزب «العمل» في الموقع الثاني بعد رئيس الحزب ايلي غباي في محاولة لتعزيز شعبيته على خلفية هيمنة الاعتبارات الأمنية على خيارات الإسرائيليين في الانتخابات العامة هذه المرة أيضا.

وقالت صحيفة «هآرتس «أمس إن الإسرائيليين أحبوا الضربة التي وجهها غانتس في خطابه ضد نتنياهو والهدف هو ان يحل حزب غانتس مكان الليكود. وردت صحيفة «يسرائيل هيوم» المقربة من نتنياهو بالقول «بدأت الحملة الانتخابية وبدأ غانتس بشكل هستيري ينتقد في كل الاتجاهات».

وفيما يتواصل تغييب الاحتلال من الدعاية الانتخابية في إسرائيل لعدة أسباب يظهر استطلاع للرأي، أجرته حركة «ضباط من أجل أمن إسرائيل»، أن غالبية الإسرائيليين يعارضون ضم الضفة الغربية المحتلة إلى إسرائيل. كما تبين أن أعلى نسبة مؤيدين للضم كانت في وسط مصوتي حزب «كلنا» بقيادة وزير المالية موشيه كحلون و»اليمين الجديد» برئاسة نفتالي بينيت وزير التعليم. وتعارض الحركة ضم الضفة الغربية، وتدعم

استمرار السيطرة العسكرية على الأرض، انطلاقا من الحفاظ على يهودية إسرائيل. وحسب الاستطلاع فإن٢٤ % فقط من المستطلعين يعتقدون أن عملية الضم «مشروعة».

إسرائيل.. تحالف "غانتس" و"لبيد" ضربة قوية لنتنياهو في الانتخابات

الأناضول ـ ٢٠١٩/٢/٢١

أعلن زعيم حزب "حصانة إسرائيل" بيني غانتس (وسط يساري) ورئيس حزب "هناك مستقبل" يائير لبيد (وسط)، التوصل لاتفاق لخوض الانتخابات البرلمانية في قائمة واحدة.

ويمثل التحالف ضربة قوية لفرص رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الذي يتزعم حزب الليكود (يمين).

وبحسب بيان مشترك، فجر الخميس، فإن الحزبين سيتناوبان على رئاسة الحكومة، حال الفوز في الانتخابات المقررة أبريل/نيسان المقبل.

وأوضح البيان أن رئيس الأركان السابق جابي أشكنازي، الذي كان عراب الاتفاق بينهما (حسب وسائل إعلام إسرائيلية) انضم إلى التحالف الجديد.

وسارع حزب الليكود إلى مهاجمة التحالف الجديد لمنافسيه، وقال في بيان، نقلته صحيفة "معاريف"، إن "هذا التحالف يساري، ومدعوم من الأحزاب العربية".

وينص الاتفاق بين غانتس ولبيد، حسب صحيفة "يديعوت أحرونوت"، على تولي غانتس رئاسة الوزراء في السنتين ونصف السنة بالفترة الأولى للحكومة، ثم يليه لبيد في السنة ونصف السنة المتبقية. علما أن مدة ولاية الحكومة في في إسرائيل هي أربع سنوات.

وسعيا من نتنياهو لمواجهة التحالف الجديد، تمكن هو أيضا من إغراء حزبي "الاتحاد القومي" والبيت اليهودي" اليمينيين بوزارتي التعليم والإسكان وبمقعد على قائمة حزب الليكود وبمقعد في المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية "الكابنيت".

وقرر الحزبان خوض الانتخابات في قائمة واحدة مع حزب "القوة اليهودية" القادم من خلفية تؤمن بأفكار استيطانية متطرفة معادية للعرب.

وفي سياق متصل، أظهر استطلاع رأي كشف عنه موقع "واللا" الإخباري، الأربعاء، تراجع مجموع مقاعد كتلة الأحزاب اليمينية إلى ٥٩ مقعدا من أصل مقاعد الكنيست الـ١٢٠.

ولم يكن الاستطلاع متأثرا باتفاق غانتس ولبيد، كما أنه لم يأخذ بعين الاعتبار تصريحا لزعيم حزب "كلنا" وزير المالية الحالي موشيه كحلون، لمح فيه إلى إمكانية مشاركته في حكومة بزعامة بيني غانتس بعد الاطلاع على برنامجه الانتخابي، كما نقلت عنه القناة الـ١٢ الإسرائيلية.

ونقلت هيئة البث الإسرائيلية عن مسؤولين في الليكود وحزب كلنا، قولهم إن "تحالف غانتس ولبيد لن يدفع حزب كلنا إلى التحالف مع الليكود".

وفي تصريح يبين التحدي الذي يواجهه الليكود، قال المرشح على قائمة الحزب جدعون ساعر إن فوز اليمين في الانتخابات العامة لم يعد مضمونا، وفق صحيفة "يسرائيل هيوم".

وأضاف ساعر أن الانقسام في صفوف الأحزاب اليمينية من ناحية، وبذل المنافسين في الوسط واليسار كافة جهودهم للتوحد، يجعل معركة الانتخابات شرسة.

ويغلق مساء الخميس باب تسجيل القوائم الانتخابية في الانتخابات الإسرائيلية العامة.

استطلاع: تحالف غانتس ولبيد يحصد ٦١ مقعدا مقابل ٥٩ لنتنياهو وتكتله البرلماني

أمد . ٢٠١٩/٢/٢٠

أظهر استطلاع أجراه موقع "واللا نيوز" العبري، بواسطة معهد "بانلز بوليتيكس"، نشر يوم الأربعاء، أنه في حال أجريت الانتخابات اليوم، ودون أية تحالفات جديدة، فإن "الليكود" لا يزال القوة الأولى، بيد أن كتلة "اليمين" لا يتجاوز تعدادها ٥٩ مقعدا.

وأظهرت نتائج الاستطلاع أن "الليكود" يحصل على ٣١ مقعدا، و"اليمين الجديد" على ٨ مقاعد، و٧ مقاعد لـ"يهدوت هتوراه"، و ٥ مقاعد لتحالف "البيت اليهودي" و"الاتحاد القومي"، و ٤ مقاعد لكل من "كولانو" و"شاس"، ما يعني أن المجموع يصل إلى ٥٩ مقعدا، حيث أن أحزاب اليمين، "إسرائيل بيتينو" و"عوتسما يهوديت" و"زيهوت"، لا تتجاوز نسبة الحسم.

يشار إلى أن الاستطلاع أجري قبل أن يشمل الوحدة المتوقعة بين "البيت اليهودي" و"الاتحاد القومي" و"عوتسما يهوديت".

وتبين أيضا أن تحالف حزبي "حصانة لإسرائيل" و"يش عتيد" يجعلهما الكتلة الأكبر في الكنيست، ولكن اليمين يحصل على ٦١ مقعدا.

في المقابل، فإن حزب "حصانة لإسرائيل" يحصل على ١٩ مقعدا، مقابل ١٣ مقعدا لـ"يش عتيد"، و٩ مقاعد لـ"حزب العمل"، و٥ مقاعد لـ "ميرتس"، و"الحركة العربية للتغير" ٦ مقاعد، والقائمة المشتركة ٥ مقاعد، بينما يكون حزب "غيشر" على حافة نسبة الحسم حيث يحصل على ٤ مقاعد.

وفحص الاستطلاع تحالف "يش عتيد" و"حصانة لإسرائيل" و"غيشر"، حيث تبين أنهم يحصلون سوية على ٣٦ مقعدا، مقابل ٣٣ مقعدا لليكود، و٨ مقاعد لـ "اليمين الجديد"، و٧ مقاعد لكل من "يهدوت هتوراه" و"العمل"، و٦ مقاعد لـ"الحركة العربية للتغيير"، و٥ مقاعد لكل من "ميرتس" و"البيت اليهودي" المتحالف مع "الاتحاد القومي"، وأيضا القائمة المشتركة، و٤ مقاعد لكل من "شاس" و"كولانو".

كما فحص الاستطلاع تحالف حزبي "حصانة لإسرائيل" و"يش عتيد"، بدون حزب "غيشر"، وتبين أنهما يحصلان سوية على ٣٤ مقعدا، مقابل ٣٣ مقعدا لليكود، و٩ مقاعد لحزب "العمل"، و٨ مقاعد لـ"اليمين الجديد"،

و٧ مقاعد لـ"يهدوت هتوراه"، و٦ مقاعد لـ"الحركة العربية للتغيير"، و٥ مقاعد لكل من "ميرتس" والقائمة المشتركة وتحالف الاتحاد القومي" مع "البيت اليهودي"، و ٤ مقاعد لكل من "كولانو" و"شاس".

وفحص الاستطلاع أيضا تحالف حزبي "حصانة لإسرائيل" و"غيشر"، وتبين أنهما يحصلان سوية على ٢٣ مقعدا، مقابل ٣١ مقعدا لليكود، و١٣ مقعدا لـ"يش عتيد"، و٩ مقاعد لحزب "العمل"، و٨ مقاعد لـ"اليمين الجديد"، و٧ مقاعد لـ"يهدوت هتوراه"، و٦ مقاعد لـ"الحركة العربية للتغيير"، و٥ مقاعد لكل من "ميرتس" والقائمة المشتركة وتحالف "الاتحاد القومي" و"البيت اليهودي"، و٤ مقاعد لكل من "كولانو" و"شاس".

تجدر الإشارة إلى أنه تجري اتصالات بين حزبين "مناعة لإسرائيل" و"يش عتيد" و"غيشر" لخوض الانتخابات المقبلة في قائمة واحدة.

شمل الاستطلاع عينة مؤلفة ١٠٤٩ شخصا، بنسبة خطأ تصل إلى ٣,٣%.

إيران: لا يمكن استبعاد احتمال الصراع العسكري مع إسرائيل

وكالات أنباء - ٢٠١٩/٢/٢١

قال وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف إنه لا يستطيع استبعاد احتمال اندلاع صراع عسكري مع اسرائيل متهما اياها بأنها "تتزع للمغامرة" بتنفيذها حملات قصف في سوريا.

وقال ظريف في مقابلة مع صحيفة" زود دويتشه تسايتونج" إن وجود إيران في سوريا بناء على دعوة الحكومة السورية بينما تنتهك إسرائيل المجال الجوي اللبناني والسوري بالإضافة إلى القانون الدولي.

وأضاف "هناك نزعة للمغامرة من جانب إسرائيل ونزعة المغامرة تكون دائما خطيرة".

ولدى سؤاله عما إذا كان يرى بوادر صراع عسكري بين إيران وإسرائيل أجاب ظريف "كلا، لكنني لا أستطيع استبعاد الاحتمال".

روحاني يصف الأوروبيين بـ«عصابات»: صراعنا مع واشنطن بلغ ذروته

رويترز - ٢٠١٩/٢/٢١

حضّ الرئيس الإيراني حسن روحاني الأوروبيين على الامتناع عن التصرّف «مثل عصابات»، معتبراً أن الصراع بين طهران وواشنطن بلغ «ذروته».

وكرّر أن مؤتمراً في شأن الشرق الأوسط نظمته الولايات المتحدة في وارسو الأسبوع الماضي، «فشل» في تحقيق أهدافه، علماً أن إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب أعادت فرض عقوبات على ايران، بعدما انسحبت واشنطن من الاتفاق النووي المُبرم عام ٢٠١٥. وفي محاولة للالتفاف على تلك العقوبات، فعّل الاتحاد الأوروبي

آلية مالية تتيح تبادلات تجارية مع طهران، لكن دولاً في التكتل طالبتها بكبح برنامجها الصاروخي. ولوّحت فرنسا بعقوبات على إيران، إن لم تفعل ذلك.

تزامن ذلك مع تراجع مستمر للريال الإيراني، إذ خسر منذ الجمعة الماضي أكثر من ٣٢ في المئة من قيمته أمام الدولار والعملات الصعبة الأخرى.

وتحدث روحاني عن «ظروف ستبرز فيها نتائج حرب الإرادات»، وتابع خلال جلسة للحكومة: «الصراع بين إيران وأميركا بلغ ذروته، بمعنى أن أميركا توظّف كل قوتها ضدنا. الضغوط الأميركية على الشركات والمصارف لوقف نشاطها مع إيران، هي عمل إرهابي بنسبة ١٠٠ في المئة».

وأضاف: «نحن في اختبار أمام التاريخ الإيراني، لا نستطيع أن نيأس. إننا في ظروف حرب اقتصادية، وسيُضطر العدوّ إلى التراجع». وتطرّق إلى الضغوط الأوروبية في شأن البرنامج الصاروخي الإيراني، قائلاً: «نريد تفاعلاً بنّاءً مع العالم، ولكن على الدول التي تعمل معنا ألا تطرح مطالب مفرطة. إيران ثابتة في موقفها وستعمل بناءً على مصالحها الوطنية».

وزاد: «نريد علاقات جيدة مع الأوروبيين، لكننا لن نقبل سياساتهم وتصريحاتهم غير المسؤولة. عليهم التوقف عن طرح طلبات جديدة، وعن التصرّف مثل عصابات وإنهاء بلطجيّتهم».

إلى ذلك، نفى قائد القوات الفضائية في «الحرس الثوري» الجنرال أمير علي حاجي زادة معلومات أوردتها صحيفة «نيويورك تايمز» عن تنفيذ الولايات المتحدة عمليات سرية لتخريب البرنامج الصاروخي الإيراني، من خلال تزويد طهران قطع ومعدات مزيفة عبر تجار دوليين.

لوبلوغ: هل حققت واشنطن أهدافها من مؤتمر وارسو؟

عربي ٢١ . ٢٠١٩/٢/٢٠

نشر موقع "لوبلوغ" مقالا للسياسي والدبلوماسي الأوروبي إلدار ماميدوف، يتحدث فيه عن مؤتمر وارسو، وأهداف إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من تنظيم هذا المؤتمر.

ويقول ماميدوف في مقاله، الذي ترجمته "عربي٢١"، إن أحد أهداف إدارة ترامب من تنظيمها لمؤتمر وارسو حول الشرق الأوسط هو تقويض الاتحاد الأوروبي بصفته واحدا من المدافعين عن نظام عالمي متعدد الأطراف يقوم على القوانين، مشيرا إلى أنه من خلال مطالبة نائب الرئيس مايك بنس، الأوروبيين بالتخلي عن الاتفاقية النووية مع إيران، التي صادق عليها مجلس الأمن، كان في الواقع يحاول إملاء ذلك عليهم، ولم يقدم شيئا في المقابل، عدا عن خضوع كامل "للقيادة الأمريكية".

ويشير الكاتب إلى أنه "تم اختيار وارسو منصة لتقديم هذه المطالبات؛ لأنه يبدو أن كبار المسؤولين في واشنطن، بينهم وزير الخارجية مايك بومبيو، ينظرون إلى وسط وشرق أوروبا على أنها الحلقة الأضعف داخل

الاتحاد الأوروبي، ولديها القابلية المحتملة للانحياز لأمريكا أكثر من شركائها الأوروبيين في موضوع إيران وغير ذلك من خلافات أمريكا".

ويلفت ماميدوف إلى أن "بعض تلك الدول، مثل بولندا وهنغاريا، يحكمها زعماء نظرتهم للعالم قريبة جدا من نظرة إدارة ترامب، بما في ذلك أهمية السيادة والدفاع عن (حدود قوية)، والمحافظة الاجتماعية، ورفض المهاجرين (خاصة من هم من خلفية مسلمة) وغيرها من القضايا اليمينية، وهذه الأفكار، خاصة رفض الهجرة، تتمتع بالدعم في المنطقة كلها، وتتشارك إدارة ترامب وزعماء بولندا وهنغاريا بكراهية زعماء الوسط، مثل المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، والمؤسسات العبر وطنية، مثل المفوضية الأوروبية".

ويفيد الكاتب بأن "تلك الدول –وأكبرها بولندا– تعتمد على الحماية الأمريكية ضد ما يرونه العودة الروسية، وبالتالي فهم متشككون جدا من مفهوم الاستقلالية الاستراتيجية الأوروبية، التي تنص عليها الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي، وينظرون إلى استراتيجية الاعتماد على النفس الأوروبية في مسائل الدفاع والأمن على أنها ساذجة بشكل خطير وتضعف حلف الناتو".

ويستدرك ماميدوف بأن "دائرة الحلفاء الأوروبيين المحتملين لترامب غير محصورين في أوروبا الشرقية، مع أن الكثير من التحليلات حول مؤتمر وارسو ركزت على غياب وزيري خارجية فرنسا وألمانيا وممثلة الاتحاد الأوروبي السامية للسياسة الخارجية، فيديريكا موغيريني، فإن الأقل ملاحظة كان هو وجود وزير الخارجية الإيطالي، إنزو مؤافيرو، وفي الوقت الذي غادر فيه وزير الخارجية البريطاني جيرمي هانت، بعد حضور ندوة حول اليمن، فإن مؤافيرو بقي طيلة المؤتمر، وكانت هناك تقارير بأن بقاءه في المؤتمر لم يناقش من الدبلوماسيين الإيطاليين في وزارة الخارجية".

ويبين الكاتب أنه في ظل حكومة الوسط السابقة، فإن إيطاليا كانت إحدى دول الاتحاد الأوروبي الأكثر حماسا للتعامل مع إيران، أما الإدارة الشعبوية الحالية فكانت إلى الآن مشغولة جدا بالسياسة الداخلية لتحدث أضرارا مهمة في سياسة إيطاليا الخارجية، لكن التقارب بين رئيس الوزراء الفعلي لإيطاليا ماثيو سالفيني، وزعيم حزب ليغا اليميني المتطرف، وترامب لم يكن سرا في أي وقت، وهذا التقارب الفكري يمكن أن يفسر حصول إيطاليا على استثناء للاستمرار في شراء النفط الإيراني بعد دخول العقوبات الأمريكية حيز التنفيذ في تشرين الثاني/ نوفمبر العام الماضي في الوقت الذي لم تحصل فيه الحكومة الإسبانية اليسارية على مثل ذلك الاستثناء، لكن إيطاليا توقفت عن شراء النفط الإيراني قبل مؤتمر وارسو بفترة وجيزة، وربما كان وجود مؤافيرو في وارسو خطوة أخرى في التقارب مع واشنطن".

ويجد ماميدوف أن "الاجتماع في وارسو كشف عن محدودية إعادة اصطفاف اليمين المتطرف مع أمريكا، فحتى عندما استماتت أمريكا ورئيس والوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ومجموعة من الأنظمة العربية في جعل المؤتمر تماما حول إيران، إلا أن المستضيفين البولنديين وغيرهم من الأوروبيين كانت لديهم أولويات أخرى، فبالنسبة لهم لم يكن الأمر يتعلق بإيران، لكن حول تحقيق مصالحهم القومية، فلطالما سعت بولندا مثلا لأن تقنع أمريكا بإقامة قاعدة عسكرية في أراضيها، أما دول البلطيق الصغيرة فتسعى للحصول على ضمانات إضافية

للحماية من روسيا، ولم تذكر إيران في بيان مديري المؤتمر، وبالنظر إلى أن هذا كان اجتماعا لدول متقاربة، فإن غياب الإجماع عكس فقط مدى الفشل الأمريكي".

ويرى الكاتب أن "الأهم من ذلك هو أنه قبل أسبوع فقط من مؤتمر وارسو، فإن مجلس الاتحاد الأوروبي تبنى موقفا من إيران يحدد سياسة عامة للمجموعة تجاهها، وفي ذلك البيان تكرر الدعم التام للاتفاقية النووية، ورحب بالتزام إيران الكامل بالاتفاقية، وصادق على إقامة الثلاثي الأوروبي فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة (أنستكس)، وهي آلية لمساعدة التجارة بين الاتحاد الأوروبي وإيران لتجاوز العقوبات الأمريكية".

وينوه ماميدوف إلى أنه "مع أن الوثيقة أوردت عددا من المخاوف التي يشارك فيها الاتحاد الأوروبي أمريكا إلا أن اللهجة كانت أبعد ما تكون عن شيطنة إيران، الأمر الذي سعى كل من بنس وبومبيو لأن يحققاه في وارسو، وقد صادقت كل من بولندا وهنغاريا على الموقف الأوروبي المشترك، بينما كان بإمكان أي منهما منعه بسبب قاعدة الإجماع، وحتى أن بولندا أرسلت نائب وزير الخارجية إلى طهران للحد من الأضرار المحتملة للعلاقات الثنائية، وهذه رسالة واضحة إلى واشنطن بأنه حتى وإن كان لدى وارسو وبودابيست استعداد لتحدي بروكسل في بعض المسائل، إلا أن المسألة الإيرانية ليست واحدة منها".

ويشير الكاتب إلى أن "هناك مخاطر أكبر من أن يتبنى اليمين المتطرف الأوروبي مواقف ترامب، لكن هناك تعارضا واضحا بين الدفاع عن (السيادة) الوطنية واتباع أمريكا دون شروط، ويزيد من أهمية هذا لأنه ينظر إلى السياسة المعادية لإيران على أنها نتيجة ضغط من إسرائيل ونظام ولي العهد السعودي محمد بن سلمان".

ويرى ماميدوف أن "أي حلف مع اليمين المتطرف هو بطبعه غير مستقر، حيث ينظر القوميون إلى العلاقات الدولية على انها لعبة صفرية، وبعد نهاية الاجتماع، وقع تراشق علني بين بولندا وإسرائيل، اللتين كان من المفترض أنهما عمادان من أعمدة التحالف ضد إيران، بعد أن اتهم نتنياهو البولنديين بالتعاون مع النازيين في ارتكاب المحرقة، وكانت بولندا قد تبنت قانونا يجرم أي أشارة إلى أن بولندا تعاونت في المحرقة، فليس غريبا إذن أن يكون رئيس الوزراء البولندي ألغى زيارة كان مخططا لها لإسرائيل، فلم تنجح أمريكا سوى بجمع مجموعة مشكلة من العناصر، التي يسعى كل واحد منها إلى تحقيق منافع لنفسه، حتى لو كان ذلك على حساب شركائه المفترضين".

ويقول الكاتب: "كأنه للتأكيد على ذلك فإن بومبيو ذهب إلى بروكسل بعد وارسو لمقابلة موغيريني، التي أكدت له مرة أخرى أن الاتحاد الأوروبي مصر على إنقاذ الاتفاقية النووية الإيرانية".

ويختم ماميدوف مقاله بالقول: "كان مؤتمر وارسو فاشلا بالنسبة لواشنطن، وذلك لا يعني بأن إدارة ترامب أو حلفاءها لن يحاولوا تقويض الوحدة الأوروبية في موضوع إيران".

بوتين يسخر من «تفوّق» أميركا ويلوّح باستهدافها

الحياة - ٢٠١٩/٢/٢١

لوّح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين باستهداف الولايات المتحدة، إذا نشرت صواريخ متوسطة وقصيرة المدى في أوروبا، وحضّها على التخلّي عن «وهم التفوّق العسكري» وحساب الأخطار قبل تنفيذ أي خطوة، مستعرضاً أنواعاً جديدة من الصواريخ اسرع من الصوت، تطاول القارة الأميركية.

وعلّق ناطق باسم الحلف الأطلسي على تهديدات بوتين «باستهداف الحلفاء»، معتبراً أنها «غير مقبولة». وأضاف: «ندعو روسيا إلى التركيز على العودة إلى التزام معاهدة حظر الصواريخ النووية متوسطة وقصيرة المدى. الأطلسي حلف دفاعي مستعد للدفاع عن كل دوله ضد أي تهديد. لا نريد سباق تسلّح مجدداً، والحلفاء دعوا روسيا مرات إلى تدمير صواريخها متوسطة المدى، في شكل يمكن التحقق منه». واستحوذت الأوضاع الداخلية على معظم الخطاب السنوي لبوتين أمام الهيئة الاشتراعية، في وقت تراجعت شعبيته إلى أدنى مستوى منذ ضمّ شبه جزيرة القرم قبل ٥ سنوات. وركّز الرئيس الروسي على الملفات الاجتماعية والخدمية وتطوير الخدمات الطبية لمواطنيه، قائلاً: «الفقر يسحق الناس. ١٩ مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر. هذا كثير». واستدرك: «يجب عدم الانتظار، بل تحسين الوضع منذ الآن. بدءاً من هذا العام، يجب أن يشعر (الروس) بتحسّن. العقد الاجتماعي يساعدهم، وخلال ٥ سنوات سيتمكّن حوالى ٩ ملايين شخص من الاستفادة من هذا الدعم».

وفي إطار خطته لحلّ أزمة ديموغرافية حادة تشهدها روسيا، طالب بوتين الحكومة بتقديم دعم مالي وضريبي للأسر متعددة الأطفال، وتخفيف العبء الضريبي عليها، وإيجاد تسهيلات للقروض العقارية الممنوحة لها، وزيادة المساعدات للأطفال. ووصف العائلات بأنها «العمود المعنوي» لروسيا، قائلاً: «عدد أطفال أكبر، ضرائب أقلّ». وتعهد إيجاد حلول مناسبة لأزمة النفايات في روسيا، وتأثيراتها على البيئة. وكشف تخصيص مبالغ إضافية لتحسين القطاع الصحي ومحاربة السرطان.

وبعد أيام على توقيف المؤسّس الأميركي لشركة الاستثمارات «بارينغ فوستوك»، دعا بوتين قوات الأمن إلى احترام «حرية الاستثمار»، وزاد: «يجب ألا تشعر الشركات النزيهة بأنها دائماً مهددة، وألا تواجه في شكل مستمرّ عقوبات جنائية أو إدارية».

ووجّه الرئيس الروسي رسائل نارية الى واشنطن، بعد انسحابها من معاهدة حظر الصواريخ النووية متوسطة وقصيرة المدى، المبرمة عام ١٩٨٧. واتخذت موسكو قراراً مشابهاً، علماً أن إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب برّرت قرارها في هذا الصدد بانتهاك روسيا المعاهدة.

واتهم بوتين الولايات المتحدة بانتهاك المعاهدة، من خلال إنتاج واستخدام أجسام طائرة غير مأهولة «لا تختلف من حيث الجوهر عن الصواريخ». وأشار إلى أن واشنطن نشرت في رومانيا منصات منظومة «إيجيس آشور»

المضادة للصواريخ، التي يمكن تزويدها بصواريخ ضاربة، ولا يحتاج العسكريون إلا لإدخال تعديلات في برامج الكومبيوتر المستخدمة، وهذا الأمر لا يستغرق أكثر من ساعات.

وأعرب عن تفهّمه مخاوف أميركية من أن دولاً تنتج صواريخ متوسطة وقصيرة المدى، في مقابل التزام واشنطن وموسكو تنفيذ معاهدة ١٩٨٧، معتبراً أن «الوضع الحالي للأمور يطرح أسئلة». واستدرك: «كان على شركائنا الأميركيين قول الأمور بصدق، بدل استخدام اتهامات خيالية في حق روسيا لتبرير انسحابهم الأحادي من المعاهدة. نحن مستعدون لمحادثات حول ملفات نزع السلاح مع الولايات المتحدة، لكننا لن نقوم بعد الآن بطرق باب مغلق. لننتظر بعض الوقت، كي ينضج شركاؤنا، ويدركون ضرورة الحوار العادل والمتساوي حول هذا الأمر».

وأضاف في إشارة الى الأميركيين: «من حقهم أن يفكروا كما يشاؤون، ولكن هل يمكنهم الحساب؟ أنا متأكد من أنهم يستطيعون. دعوهم يحسبون سرعة أنظمة الصواريخ التي نطوّرها ومداها، قبل اتخاذ أي قرار قد يثير تهديدات جدية جديدة».

وأكد بوتين أن «روسيا لا تعتزم أن تكون الأولى في نشر صواريخ مشابهة في أوروبا».

«صفقة القرن» جاهزة.. ثلاث لاءات!

كمال بالهادي ـ الخليج ـ ٢٠١٩/٢/٢١

يبدو أن ما تسمى «صفقة القرن» التي تُعدها إدارة ترامب، باتت جاهزة، بحسب أعضاء إدارة البيت الأبيض، وهي من المنظور الأمريكي، خطة نالت إعجاب الرئيس، وما على أطراف اللعبة سوى القبول بها.

ولكن يبدو أن هذه الصفقة بالغة الخطورة قد دعت أطرافاً عديدة لاستباق الإعلان عنها، والتصدي لها باعتبار أن ما يعجب ترامب وحليفه نتنياهو هو القبول بالأمر الواقع، وفرض الشروط الصهيونية في أي عملية سلام قادمة، والتي تنسف ثلاثة مبادئ رئيسية وهي عودة اللاجئين، واعتبار القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، و الاعتراف بالدولة الفسلطينية دولة كاملة السيادة.

وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف قال إنّ المعلومات التي وصلت إلى موسكو، عن الصفقة تؤكّد أن الولايات المتحدة تريد فرض حلول أحادية الجانب، وتدمير كل المنجزات التي تحققت في ملف القضية الفلسطينية، وقال لافروف«بحسب معلوماتنا من الأطراف المختلفة، إن صفقة القرن تنص على بنود مختلفة عمّا سبق، من قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على حدود ١٩٦٧ وبعاصمتها القدس الشرقية». ومما يشي بأن الصفقة على غاية من الخطورة، وبأنها ستكون الضربة القاضية للقضية الفلسطينية، هي أنّ فريق إدارة ترامب لن يعلن عن تفاصيلها قبل الانتخابات «الإسرائيلية» المقررة في التاسع من أبريل القادم، حيث أكّد كل من السفير الأمريكي في الكيان الصهيوني ديفيد فريدمان، وكبير مستشاري البيت الأبيض وصهر الرئيس جاريد كوشنر، ومبعوث الإدارة الأمريكية للسلام في الشرق الأوسط، جيسون غرينبلات، أنّهم «لن يتخذوا أي خطوات تهدد أمن «إسرائيل» في الوقت الحالي». هو تصريح يستبطن خطورة تفاصيل ما يسمى بصفقة القرن، والتي من شأنها أن تقلب الشرق الأوسط رأسا على عقب، في حال تم الإعلان عنها في الوقت الحالي.ويبدو أن جولة كوشنر وغرينبلات للشرق الأوسط في نهاية شهر فبراير الجاري، ستحمل معها مشروع الصفقة، وسيعمل المبعوثان الأمريكيان، على إغراء الدول العربية، بثمار الصفقة من الناحية الاقتصادية، حيث سيتم إعادة طرح ما يسمى بالسلام الاقتصادي، وهو مشروع قديم، قائم على التطبيع الاقتصادي بين «إسرائيل» و الدول العربية، و فتح المبادلات التجارية بين دولة الاحتلال وبقية دول المنطقة، فضلًا عن تأسيس شراكات اقتصادية، وفي مقابل هذا، على الفلسطينيين القبول بمبدأ إقامة دولة على الحدود الحالية، أي التراجع عن الاتفاقات السابقة، والتي تنص على إقامة دولة على حدود العام ١٩٦٧، وهو ما يعني إخراج ملف القدس من دائرة المفاوضات، وهذا يتماشى مع قانون يهودية الدولية الذي تمت المصادقة عليه في كانون الأول ٢٠١٧، والذي ينص على إخراج القدس من أي مفاوضات قادمة.

بالتوازي مع الجهود الروسية لتوحيد الفصائل الفسلطينية وجعلها تتكلم بخطاب واحد أمام العالم في قضية مصيرية قد تحسم مستقبل فلسطين، احتضنت إيرلندا، مؤتمراً، خصص لبحث الإجراءات الممكنة لمواجهة «صفقة القرن» الأمريكية، بمشاركة السلطة الفلسطينية وبحضور ممثلين عن دول عربية وأوروبية، في دبلن.

وبحث المؤتمر الإجراءات الممكنة لمواجهة الصفقة ولتحديد «الخطوط الحمر» التي تتعلق بالقضايا الجوهرية في الصراع العربي/ الفلسطيني – «الإسرائيلي»، وعلى رأسها قضيتا القدس وحق اللاجئين في العودة إلى قراهم وبلداتهم التي هجروا منها خلال نكبة عام ١٩٤٨. و يبدو أن الأوروبيين الذين تم تحييدهم من صياغة فصول هذه الصفقة، قد رغبوا في لعب أدوار من خلال بوابة السلطة الفسلطينية، ولتأكيد حضورهم في ملفّ كانوا هم صانعيه بالأساس من خلال وعد بلفور، وهم الآن يجدون أنفسهم خارج ترتيبات الصفقة حتى أن مسؤولا أوروبيا قال «نريد أن نجلس مع الفلسطينيين لإجراء محادثات معهم حول موقفهم من خطة ترامب للسلام، والسبل الممكنة لاستئناف عملية السلام، ولكن في الأساس، يعقد المؤتمر لمنح شعور للفلسطينيين بأنهم ليسوا وحدهم وأنهم يحظون بدعم عربي وأوروبي».أين العرب؟

المواقف العربية تبدو خافتة، بل إنّ أسابيع فقط تفصلنا عن موعد انعقاد القمة العربية، ولا توجد استراتيجية عربية واضحة لكيفية التعامل مع هذه الصفقة التي ربما تغير مستقبل المنطقة. من المنظور الأمريكي، العرب هم في موقع شبيه بموقع الأوروبيين، فهم عليهم انتظار ما سيصدر من البيت الأبيض، وعليهم التفاعل الإيجابي. و يبدو أن المطلوب منهم هو هضم المقترحات التي سيتم الكشف عنها و تمريرها، دون إزعاج لواشنطن أو ل«إسرائيل».

قبل فوات الأوان ـ الخروج من المأزق واضح وممكن

بروفيسور أسعد غانم . كل العرب . ٢٠١٩/٢/٢٠

المشاركة في ال انتخابات او مقاطع تها هي ادوات، ولا يمكن ان تكون غايات، عدا عند الذين يريدون الخروج من المواطنة (المحدودة)، والذين لا يقدمون اي بديل عملي لمجتمعنا

اليوم صباحا يبدو اننا ذاهبون بأربعة احزاب –على الاقل– لانتخابات الكنيست: الجبهة الديمقراطية، الاسلامية– التجمع– العربية لتغيير وحلفائها، وكرامة ومساواة وباقي الاحزاب الصغيرة. كل عاقل يعرف ان قائمتين، على الاقل، لن تمرا نسبة الحسم ، هما "كرامة ومساواة" وتحالفها، وقائمة اخرى من الاحزاب المركبة للقائمة المشتركة، او اثنتين، وذلك يتعلق بتقسيم الاصوات ونسبة الحسم.

على مدى سنوات تعرفت، بمستويات مختلفة، على قيادات الاحزاب، وعرفت انهم متفاوتون في القدرات والتمكن من العمل السياسي، لكنهم بدون شك على مستوى عال من الاستعداد للعمل لأجل شعبنا، وفي مجمل القضايا، رغم انني حقيقة اعتقد بان غالبيتهم لا يعون معنى العمل السياسي، ويعتقدون بان العمل السياسي هو شعارات وخطابات على المنصات، وهذا مهم... لكنهم لم يعملوا بشكل كاف على تنظيم مجتمعنا وعلى تخطيط وتنفيذ مشاريع عينية، كان بإمكانهم القيام بها، ولو بشكل محدود.

لي نقد كبير على المشتركة واهمالها لوضع مخططات تنفيذية، وطبعا لأدائها ككتلة ، رغم القدرات الفردية الممتازة لأعضائها، كما للمناكفات الشخصية، ولمسألة التناوب، الخ.... لكنها تبقى بالتأكيد التجلي الاهم لتمثيلنا في الكنيست وخارجها، وكان لها اثر كبير محليا، وفلسطينيا وعربيا، وحتى عالميا، وهي بالتأكيد كانت ممكن ان تكون الاداة الأنجع حتى الان لتنظيم مجتمعنا، رغم التقدير لما تقوم به المتابعة (والذي لا زال يحتاج الى جهد اكبر)... وهذا سوف يدرس لاحقا. وبعد اخراج الحركة الاسلامية الشمالية خارج القانون، لم يعد هنالك عمل حزبيحركي يستحق الذكر، خارج الاحزاب المركبة للمشتركة عدا بعض الخطوات الجانبية هنا وهناك، والتي لا تستطيع ان تشكل زخما يستطيع تحريك قضايا مجتمعنا الى الامام.

للتوضيح فقط: المشاركة في الانتخابات او مقاطعتها هي ادوات، ولا يمكن ان تكون غايات، عدا عند الذين يريدون الخروج من المواطنة (المحدودة)، والذين لا يقدمون اي بديل عملي لمجتمعنا، عدا بعض الاحاديث غير الواضحة هنا وهناك.

عودة لموضوعنا الاساسي، الان نحن على عتبة تفكيك المشتركة، وهي خطوة جدية للوراء بشكل كبير وصادم لكل من توخى تحسين وتطوير التجربة، لا التنازل عنها، والاهم اننا امام خطوة قد تضرب فعالياتنا السياسية الاساسية بشكل جدي. تعالوا نتصور وضعا تفشل به قائمة او اثنتين من تجاوز نسبة الحسم، سوف يضرب هذا كل هذه الفعاليات وقياداتها التي نحتاجها ونريد طبعا ان تطور ادائها، وسوف تعطي اليمين ثلاثة او اربعة مقاعد اضافية على الاقل، ليتمكن اكثر من مطاردة شعبنا في الضفة وغزة واللجوء، ليتنكر اكثر لأية تسوية سياسية منصفة، ليتمكن من المصادرة والتهويد وهدم البيوت في النقب وقلنسوة وطنطور وغيرها، ليمارس التمييز

العنصري اكثر، وليسنّ قوانين اسوأ ولينتهك مقدساتنا اكثر...يجب ان تعرف مركبات المشتركة، بانها تساهم في كل هذا اذا استمرت في التنكر لمطلب انقاذ المشتركة.

ما وصلني عن اتفاق الاحزاب الثلاثة – الاسلامية والجبهة والتجمع (بدون العربية للتغيير) حول تقاسم المشتركة هو امر غير مقبول وغير معقول ويؤكد التمترس بالكراسي والسعي لدفع العربية للتغيير خارج المشتركة، رغم ان كل الاحزاب تعرف بان في هذا مشكلة هذه الاحزاب، واذا حصل هذا فان هذه الاحزاب كلها مرشحة للفشل في الانتخابات القريبة.

الان، العودة للمشتركة وارد، وتستطيع ان تكون امتن واقوى واكثر فاعلية من ذي قبل. الاقتراح الممكن والمعقول مبني على اساس التبادلية والتكافؤ، بالتفصيل:

اولا، لن يضر الجبهة اي شيء اذا تنازلت عن رئاسة القائمة ويجب ان تعلن ذلك جهارا –واعرف تماما بان ما نشر عن اتفاق حول رئاسة الجبهة للمشتركة هو عار عن الصحة–، واصلا من الغريب جدا ان لا صوت يصدر عن الجبهة بهذا الصدد حتى الان.

ثانيا التبادلية والتكافؤ: أ – ب – ت– ث: أ– ب – ت – ث: الخ.... المسألة هي تقاسم كراسي ولا يوجد نقاش جوهري او خلاف واحد حول البرنامج. ادرك ان للجبهة وللإسلامية تطلعات اكثر، وممكن جدا حصول مرشحيهم على المقعدين ١٣ و ١٤، وليثبتوا انهم فعلا اكثر قوة وتنظيما من غيرهم وليشدوا الهمة لإدخال هذين المقعدين للكنيست، علنا نستطيع زعزعة ائتلاف اليمين، بدل التمترس في "لعبة الكراسي" فقط.

اذا عادت الاحزاب للمشتركة فإنها سوف تربح حزبيا وستحصل على مقاعد اكثر من اي سيناريو منفصل والذي قد يؤدي الى اختفاء بعضهم من الساحة السياسية وضرب مصالح مجتمعنا جديا. قيادات الجبهة والتجمع والاسلامية والتغيير وغيرهم مسؤولة امام شعبنا عموما ومجتمعنا هنا خصوصا، وتستطيع انقاذ مجتمعنا عموما، ووضعها هي خصوصا، وقبل فوات الاوان.

التحالف ضد إيران وتداعياته على فلسطين

ديانا بطو، أسامة خليل، معين رباني ـ شبكة السياسات الفلسطينية ـ ٢٠١٩/٢/٢١

عندما أُبرم الاتفاق النووي مع إيران – المعروف باسم خطة العمل الشاملة المشتركة – قبل ثلاثة أعوام، لم يتوقع محللو الشبكة أن تطرأ تغيرات كبيرة على العلاقات الأمريكية الفلسطينية، إلا أنهم تنبأوا بأن يسوء وضع الفلسطينيين حالما يقع المحتوم وتسترضي الولايات المتحدة إسرائيل واللوبي الإسرائيلي "لقاءَ اعتدالهما" في معارضة الاتفاق، كما أشار المحلل السياساتي في الشبكة علي أبو نعمه(١). وهذا ما حدث إذ تعهدت الولايات المتحدة في السنة التالية بمنح إسرائيل ٣٨ مليار دولار كمساعدات عسكرية على مدى ١٠ سنوات – وهي أكبر حزمة مساعدات عسكرية تمنحها الولايات المتحدة لإسرائيل، أو لأي دولة أخرى(٢).

والآن بعد أن انسحبت إدارة ترامب من خطة العمل الشاملة المشتركة، وأعادت الولايات المتحدة فرض العقوبات على إيران، ماذا يعني هذا الانقلاب في الموقف بالنسبة إلى الفلسطينيين؟ تبحث ديانا بطو وأسامة خليل ومعين رباني في التقارب بين إسرائيل والولايات المتحدة ودول الخليج – المجتمعين على العداء مع إيران – وكيف ينجم عن هذا التقارب إجراءات أمريكية تضر الفلسطينيين، ويتناولون تداعيات هذه التطورات على العلاقات بين حماس وإيران، وماذا يمكن للفلسطينيين أن يفعلوا لتحدي القوى المصطفة ضدهم.

أسامة خليل

تجلّت المنافع الأمريكية لإسرائيل قبل انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة، ولا سيما في قرار ترامب بشأن القدس. ويبدو أن مستوى التنسيق ووجهات النظر المشتركة بين إدارة ترامب وحكومة نتنياهو يفوق مستوى العلاقات الودودة التي ربطت جورج بوش الابن بأرييل شارون. وفي الوقت ذاته، ينسجم إعلان ترامب بشأن القدس والنمط التاريخي العام المتمثل في المحاولات الأمريكية الرامية لفرض حلٍ على الفلسطينيين، ويبدو أنه يحظى بدعم السعودية والإمارات العربية المتحدة. ويبدو أيضًا أن خطة ترامب النهائية للسلام سوف تعتمد جزئيًا على السعودية والإمارات ودول عربية أخرى كي تضغط على محمود عباس والقيادة الفلسطينية لقبول مقترحٍ يقل بكثير عن الحد الأدنى لمطالبهم. سوف تتوجه واشنطن باللوم إلى الفلسطينيين مجددًا على عدم اغتنام الفرصة، وسوف تشيطن القيادة الفلسطينية وتدعو إلى تغييرها. وقد بدأ هذا بالفعل، وتجلى مجددًا في مقابلة جاريد كوشنر، صهر الرئيس ومستشاره، مع صحيفة القدس.

استعدَّ عباس لهذا بعقد اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني في نيسان/أبريل. وكان أعضاء المجلس ممن انتقاهم عباس من المحسوبين على حركة فتح. وبالرغم من أن الاجتماع كان يهدف لإعطاء عباس شرعيةً في وقتٍ تضاءلَ فيه الدعمُ المحلي والدولي له، إلا أنه عاد عليه بنتائج عكسية، حيث أظهر عباس مدى عجزه وعجز القيادة الفلسطينية.

تظل فلسطين والفلسطينيون العائقَ الأكبر أمام قيام علاقات مفتوحة وودية بين إسرائيل ودول الخليج العربي. ومع أن دول الخليج تعترض في العلن على الاحتلال والقمع الإسرائيلي المستمر وعلى عدم رغبة إسرائيل في

التوصل إلى اتفاقٍ من شأنه أن يُفضي إلى قيام دولةٍ فلسطينية، فإن حِدة اعتراضاتها أخذت تخبو، وما عاد دعمُها لحق الفلسطينيين في تقرير المصير من الأولويات. بل إن دول الخليج أخذت تركز على استدامة حكمها، وعلى الحد من النفوذ الإيراني سواء الفعلي أو المتصوَّر.

السلطة الفلسطينية عرضةٌ للضغوط من الحكومات العربية وإسرائيل والولايات المتحدة لأن بقاءها يعتمد على المساعدات. فضلًا على أن حكم السلطة الفلسطينية الاستبدادي يتماشى ونُظم الحكم في دول عربية أخرى. فالسلطة الفلسطينية لا تبتغي من إجراءاتها القمعية ضد منتقديها رِضا إسرائيل والولايات المتحدة وحسب، رغم أهميته، وإنما تبتغي ضمان الهيمنة المستمرة لقيادة عديمة المصداقية تستديم حُكمَها بالمحسوبية والتخويف والإيحاء بغياب البدائل. ومع تدهور صحة عباس، فإن خليفته المنتظر سيأتي على الأرجح من رحم الأجهزة الأمنية المعتمدة من إسرائيل والولايات المتحدة. وقد وردت تقارير بالفعل تفيد بأن ممثلين من الأجهزة الأمنية الفلسطينية عقدوا اجتماعات مع نظراء إسرائيليين وعرب تحضيرًا لإعلان خطة ترامب. وهكذا، يمكن للفلسطينيين أن يتوقعوا قمعًا أكثر من السلطة الفلسطينية التي تتحين الفرص كي تتملق لإدارة ترامب وإسرائيل والدول العربية.

الموقف صعب بالنسبة لحماس. فعلى الرغم من أنها لا تزال تتولى زمام السلطة في غزة، إلا أنها غدت أضعف إقليميًا مقارنةً بأي وقت مضى، فهي عاجزةٌ عن كسر الحصار الإسرائيلي على غزة أو تحسين موقفها الإقليمي والدولي، فضلًا على توتر علاقاتها بإيران وسوريا، وارتباطها بمصر بعلاقة مصلحة هشة، وتراجع علاقتها بقطر، بالرغم من الدعم التركي المحدود الذي تحظى به الحركة. وفي الوقت نفسه، لا تنفك الولايات المتحدة وإسرائيل تصوران حماس كذراع للنفوذ الإيراني في المنطقة. ويساهم محمود عباس وحركة فتح في ترسيخ هذه الصورة.

ومع أن عباس تفاوضَ مع حماس وأبرمَ اتفاقات متعددة لتحقيق الوحدة الوطنية، إلا أنه لا ينوي تطبيقها دون استسلام الحركة بالكامل. ولا يبدو أن عباس ومستشاريه يكترثون بمعاناة الفلسطينيين في غزة بسبب سياساتهم، فهم يأملون منذ أكثر من عقد أن تتدهور الأوضاع في غزة إلى حدٍ لا يُطاق حتى تدفعَ الأهالي للإطاحة بحماس في نهاية المطاف. وفي الوقت نفسه، يصف محمود عباس وأجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية المنتقدين لحكمهم المستبد بأنهم مُوالون لحماس. حتى إنهم باتوا يطلقون هذا الوصف على المتظاهرين دعمًا للفلسطينيين في غزة، كما حصل مؤخرًا في رام الله، حيث فرَّقت قوات أمن السلطة الفلسطينية وشبيحة فتح مظاهرةً احتجاجية في حزيران/يونيو بالعنف والتخويف والتحرش الجنسي. ومع انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة، يُتوَقع أن تستمر هذه التوجهات.

وكما في اليمن وغزة، تنظر واشنطن وحلفاؤها إلى سوريا كساحةٍ أخرى لكبح النفوذ الإيراني، المتصوَّر والحقيقي. وفي الوقت الحاضر، يتفوق نظام بشار الأسد على المعارضة التي أخذت رقعة سيطرتها تتضاءل وأخذ الدعم الذي تحظى به من القوى الخارجية يتناقص، حيث استعاد النظام وحلفاؤه معظم المناطق التي كانت تحت سيطرة المعارضة في جنوب سوريا، ولربما تكون إدلب وجهتهم الجديدة. وفي الوقت نفسه، تحرص الولايات

المتحدة وإسرائيل وتركيا ودول الخليج العربي على أن تبقى سوريا منقسمة وغير مستقرة. وكما يتجلى في دمار مخيم اليرموك للاجئين، يعكس الفلسطينيون السوريون حالة التشتت السياسي والجغرافي في سوريا.

توفر المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات فرصًا لتحدي سياسات الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة. ومنها التركيز على أن تسحب صناديق التقاعد الكبرى وكِبار المشغلين استثماراتهم من الوقود الأحفوري. وبالرغم من أن السعودية والإمارات تحاولان تنويع اقتصاديهما، إلا إنهما لا يزالان يعتمدان بشدة على عوائد النفط. وثمة جهود متضافرة تبذلها جامعات رائدة ومدن وولايات ومشغلون كِبار في الولايات المتحدة ودول أخرى ٣ من أجل سحب استثماراتهم من تلك الأصول. وتشير الدراسات إلى أن سحب الاستثمارات من الوقود الأحفوري بموازاة الاستثمار في الطاقة المتجددة يمكن أن يترك أثرًا إيجابيًا على أداء المحافظ الاستثمارية. وهكذا يمكن للناشطين ومنظمات المجتمع المدني أن يوظفوا الحجة المالية والأخلاقية في الدعوة إلى سحب الاستثمارات.

تستفيد الولايات المتحدة من إعادة تدوير عائدات النفط، ولا سيما من خلال بيع الأسلحة لأنظمة الخليج العربي المستبدة. إن تركيز جهود سحب الاستثمارات على الشركات العسكرية الكبرى، ولا سيما التي استُخدمت أسلحتها في المنطقة، يمكن أن يبين آثار سياسات وأفعال الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة وكذلك تواطؤ المستثمرين في انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة. ويكتسب هذا التوجه أهميةً خاصة لأن كثيرًا من صناديق التقاعد وكبار المستثمرين يطبقون سياسات ومبادئ توجيهية مؤسسية واستثمارية مسؤولة.

إن من شأن هذه التحركات أن تتصهر مع جهود المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات المبذولة في الوقت الراهن والتي تركز على سحب الاستثمارات من الشركات التي تتربح من الاحتلال الإسرائيلي. ويمكن التوسع في هذا الصدد من خلال التأكيد على المصالح والسياسات المشتركة بين إدارة ترامب وحكومة نتنياهو وأنظمة الخليج المستبدة.

ديانا بطو

إن من الأهمية بمكان أن نُبرز استفادةَ إسرائيل من خطة العمل الشاملة المشتركة واستفادتها من انسحاب الولايات المتحدة منها أيضًا. ومن الأهمية بمكان كذلك أن نؤكدَ أن إسرائيلَ ماضيةٌ في التهرب من نزع الأسلحة النووية بمواصلة برنامجها النووي السري، حيث تشير بعض التقديرات إلى امتلاك إسرائيل ما بين ٨٠ و٤٠٠ رأس نووية ولكنها لم ترضخ قط للمفتشين ولم تعلن حتى عن أسلحتها النووية رغم التهديد الحقيقي الذي تفرضه على الفلسطينيين والبلدان المجاورة. فلا بد إذن من إبراز ازدواجية المعايير في التعامل مع إسرائيل وإيران، وإبراز الفوائد التي تجنيها إسرائيل رغم صدِّها المفتشين.

وفي الوقت نفسه، تنتهج إسرائيل تجاه إيران الاستراتيجيةَ نفسها التي تنتهجها إزاء الفلسطينيين. تُحدِث جلبة إسرائيل وصخبًا وتطالب بإيقاع عقوبات صارمة بموازاة إمدادها بمساعدات أو أسلحة، وبعد حصولها على التعويض، تدفع باتجاه إلغاء أي اتفاق مُبرم أو الحصول على المزيد من المساعدات والسلاح. ومع انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة، تواصل إسرائيل المطالبة بالمزيد من المساعدات والأسلحة

الأمريكية، وتستمر في الوقت نفسه في ربط حماس بإيران لتضمن الحرية المطلقة في إدامة الحصار على غزة والمطالبة بفرض عقوبات إضافية على الفلسطينيين مقابل امتناعها عن مهاجمة إيران. ولا شك في أن النظام الأمريكي الحالي سوف ينصاع لهذه المطالب إذا ما نظرنا إلى العلاقة الوثيقة التي تربط ترامب بشيلدون أديلسون، الذي لم يقتصر دعمه على تمويل برنامج "حق المولد" (Birthright)، وإنشاء جامعة إسرائيلية في مستوطنة غير شرعية، وصحيفة هيوم الإسرائيلية اليمينية، بل تعداه إلى تمويل حملة ترامب، وكان أديلسون قد أعرب عن خيبة أمله لأن ترامب لم ينقل السفارة في وقت أبكر. وهذا يعني أن إسرائيل سوف تواصل بناء المستوطنات وتوسيعها في الضفة الغربية بينما تدفع باتجاه تشديد الحصار على غزة بذريعة محاربة إيران.

لا يمكن التعويل على المساعدة المقدمة من الدول العربية المجاورة، فدعم العرب لفلسطين هو دعمٌ مشروط منذ عقود. فضلًا على أن بعض البلدان مثل السعودية والإمارات لم تدعم حرية الفلسطينيين منذ سنوات إلا بالقول فقط. وهذه البلدان، كغيرها حول العالم، تنقاد لمصالحها الضيقة وليس للمصالح الإقليمية الأوسع. وهذا يعني أن خوفها من برنامج إيران النووي يدفعها طواعيةً للاصطفاف مع إسرائيل، مِصداقًا للقول المأثور "عدو عدوي صديقي." غير أن تلك البلدان قصيرة النظر، فبالرغم من دفء العلاقات الأردنية الإسرائيلية مقارنةً بعلاقات الدول العربية الأخرى بإسرائيل، إلا أن ذلك لم يمنع إسرائيل من قتل مواطنين أردنيين والإفلات من العقوبة، ولم يمنعها من سرقة الموارد الأردنية. فهي مسألة وقتٍ ليس إلا قبل أن تنقلب إسرائيل مجددًا على هذه الدول.

إن العلاقات الدافئة بين إسرائيل ودول الخليج قد تُترجم إلى ضغطٍ متزايد على الفلسطينيين لحملهم على قبول "الصفقة" الأمريكية المقترحة بغض النظر عن ماهيتها. لقد كان يُنظر إلى الفلسطينيين في الماضي على أنهم المفتاح لتطبيع العلاقات بين إسرائيل والعالم العربي. أمّا اليوم، فإن إدارة ترامب تنظر إلى الأمور من منظور مختلف، حيث ترى أن إرضاخ الفلسطينيين سيكون على يد العرب. وانطلاقًا من هذا المنطق، سوف تستمر إدارة ترامب بممارسة الضغط على إيران لإرضاء إسرائيل ودول الخليج مقابل أن تمارس دول الخليج ضغوطًا على الفلسطينيين. وفي هذا قُصر نظر أيضًا لأن الفلسطينيين لن يدعموا أي زعيم يُقدم تنازلات كُبرى على حساب حقوقهم، وستكون مسألةَ وقت فقط قبل أن يطال المدُّ الثوري هؤلاء الزعماء أيضًا.

معين رباني

وضعت إسرائيل انسحابَ الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة كهدفٍ استراتيجي منذ اللحظة التي أُبرم فيها الاتفاق، لذا فإن الانسحاب إنجازٌ إسرائيلي رئيسي يشدُّ عزيمتها إقليميًا ويعزز شعورها بالإفلات من العقاب في معاملتها الفلسطينيين. ومن الملاحظ بأن قرار الانسحاب الأمريكي صاحبه قرارات أخرى مثل الاعتراف الأمريكي بسيادة إسرائيل على القدس، ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، والهجمة الأمريكية على الأونروا، وانسحاب الولايات المتحدة من مجلس حقوق الإنسان. وهذه قرارات اهتدت إليها الولايات المتحدة ونفذتها كإجراءات لتعزيز موقف إسرائيل في إطار علاقتها بالفلسطينيين. وبعبارة أخرى، نحن نتعامل مع إدارة أمريكية لا تكتفي بالانحياز الكامل لإسرائيل كسابقاتها، وإنما تنحاز باطراد لصف القوى الأكثر تطرفًا في إسرائيل فيما يتعلق بالفلسطينيين والقضية الفلسطينية عمومًا.

وعلى هذا الأساس، فإن المسألة ليست التداعيات التي تطال الفلسطينيين جراء نبذ الولايات المتحدة التزاماتها القانونية الدولية بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، بقدر ما تتمثل في أن هذا القرار يعكس تحركًا أمريكيًا أوسع للانحياز أكثر للسياسة الإسرائيلية. فما نشهده هو تغيرٌ في السياسة الأمريكية وتحولها من محامٍ ومدافع شرس عن السياسة الإسرائيلية إلى مُنفذ لهذه السياسة، بما فيها ما يتعلق بالفلسطينيين. وإذا أراد المجتمع المدني الفلسطيني أن يساهم مساهمةً مُجدية في مقاومة هذه التطورات، فينبغي له التركيز في المقام الأول على إحياء الحركة الوطنية الفلسطينية.

يبدو من الواضح أن الولايات المتحدة عازمة على مواصلة سياسات المواجهة مع إيران، على المستوى الإقليمي وعلى مستوى تغيير النظام في طهران. وهكذا فإن الإدانة الدائمة لحركتي حماس والجهاد الإسلامي والفلسطينيين عمومًا باعتبارهم أذرعًا إيرانية، كما جرت العادة أثناء الحرب الباردة على استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها ذراعًا سوفييتية، توحي بأن الولايات المتحدة تنظر إلى حرب إسرائيل على الفلسطينيين كمساهمةٍ في حملتها ضد طهران. وقد لمسنا هذا في خطابات الممثلة الدائمة للولايات المتحدة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، نيكي هايلي، وفي ما قاله جاريد كوشنر عن الفلسطينيين الذين قضوا في مسيرات العودة في غزة على سبيل الاستنكار والتقريع بأنهم "جزء من المشكلة". وهكذا لنا أن نتوقع إفلاتًا أكثر لإسرائيل من العقاب في إطار معاملتها الفلسطينيين.

لقد شهدت العلاقة بين حماس وإيران تدهورًا بعد أن قطعت القيادة الحمساوية علاقة الحركة بنظام بشار الأسد وانتقلت إلى قطر في ٢٠١٢، وأخذت إيران تركز في المقام الأول على دعم حركة الجهاد الإسلامي. ثم بدأت العلاقات بالتحسن مجددًا مع صعود قيادة حماس الحالية، ولا سيما يحيى السنوار، الذي يرى أن حماس لا تستطيع أن تحصر علاقاتها الإقليمية بقطر وتركيا، ولذا فإنها تسعى إلى تنويع علاقاتها ليس بمد يدها إلى إيران وحسب وإنما إلى مصر وغيرها. وقد شعرت قيادة حماس الجديدة أيضًا بأهمية إصلاح العلاقات مع طهران لأن إيران وحزب الله هما مصدرها الرئيسي للدعم العسكري (وهو دعم لم تحصل عليه من قطر ولا من تركيا، في وقت قيَّد فيه نظام عبد الفتاح السيسي في مصر قدرة الحركة بشدة على تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة عبر شبه جزيرة سيناء).

تدرك إيران أن حماس تظل حركةً أكبر وأكثر تأثيرًا من حركة الجهاد الإسلامي رغم الذي يربطها من وِفاق أكبر مع هذه الأخيرة. لذا أخذت علاقة إيران بحماس تتحسن بالفعل لأسبابٍ لا تتصل بانسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة. وستتعزز هذه العلاقة أكثر بسبب إقدام إدارة ترامب على محاصرة إيران والفلسطينيين، وتعاظم احتمالات اندلاع صراع جديد.

لا شك في أن الأنظمة العربية تود لو تتحرر من القضية الفلسطينية حتى تتخلص مما بقي من عوائق تمنع تحالفها مع إسرائيل على أساس تفاهم مشترك مفاده أن إسرائيل حليفةٌ وليست عدوة، وأن إيران خطرٌ وجودي وليست جارة. غير أن إدراك هذه الأمنية صعب ولا سيما بالنسبة للسعودية ذات الكثافة السكانية الأعلى بين دول الخليج. فما تزال فلسطين قضيةً مركزية عند الرأي العام حتى في ظل ظروف الاضطراب والاستقطاب

الإقليمي الحالية، وتستطيع بالتالي أن تؤثر في شرعية الأنظمة المعنية، ولا سيما وهي تجابه بالفعل معارضةً من داخل النخبة كما في السعودية. لا أحد ينكر أن العلاقات بين هذه الدول وإسرائيل قد تطورت كثيرًا في السنوات الماضية، وأن هذا كلَّف الفلسطينيين غاليًا. ومع أنه من السهل جدًا أن نستنكر على مستبدي الخليج تعاونَهم مع إسرائيل – بالرغم من صحة هذا الطرح، إلا أن غياب القيادة الفلسطينية الموحدة القادرة والراغبة في التأثير في الساحة العربية هو جزءٌ أساسي من هذه المعادلة.

لقد نجمَ عن الصراع السوري ترتيبٌ مثير داخل النظام السياسي الفلسطيني. فحماس التي ارتبطت بعلاقة وثيقة مع نظام الأسد رغم انتمائها لحركة الإخوان المسلمين، قاطعت دمشق، بينما تحسنت العلاقة كثيرًا بين النظام السوري وحركة فتح التي ظلت لعقود خلت إمّا على خلاف مع دمشق أو في صراع مفتوح معها.

لقد عادَ الصراع السوري وما رافقه من استقطاب إقليمي بنتائجَ سياسيةٍ كارثية على الفلسطينيين عمومًا. فقد باتت القضية الفلسطينية في أحسن الأحوال شاغلًا ثانويًا في السنوات القليلة الماضية بالنسبة لكافة الأطراف الإقليمية والدولية تقريبًا المنخرطة في الصراع السوري بأبعاده المختلفة. ويمكن للمرء أن يقول إن المقاربة العربية الموعودة الجديدة والأكثر فاعلية تجاه القضية الفلسطينية، والتي انتظرها الكثيرون عقب الثورتين التونسية والمصرية، قد وُئدت على أرض سوريا في مهدها.

وبالإضافة إلى الطامة السياسية التي جلبها الصراع السوري على الفلسطينيين، جلب أيضًا كارثةً إنسانية للجالية الفلسطينية في سوريا. فقد تدمرت مخيمات وأحياء فلسطينية عن بكرة أبيها، وواجه الفلسطينيون عديمو الجنسية المقيمون في سوريا صعوبات أكبر في الفرار من الصراع الدائر في حالات كثيرة مقارنةً بما واجهه المواطنون السوريون. ويمكن القول إن سوريا هي البلد الوحيد التي ظلت منذ ١٩٤٨ تمنح اللاجئين الفلسطينيين المقيمين على أرضها الحقوق والمزايا نفسها الممنوحة للمواطنين. وهكذا فإن دمارها مأساوي، ليس بالنسبة إلى السوريين وحسب، بل بالنسبة إلى الفلسطينيين أيضًا.

ملاحظات:

وقّعت إيران والاتحاد الأوروبي والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا خطةَ العمل الشاملة المشتركة في ٢٠١٥ بهدف التحقق من سلمية برنامج إيران النووي ورفع العقوبات الأمريكية والدولية تدريجيًا عن إيران. نشرت الشبكة آنذاك حلقةً نقاشية تناولت تداعيات الاتفاق على الفلسطينيين، وشارك فيها علي أبو نعمه وديانا بطو ومعين رباني.

لقراءة هذا النص باللغة الفرنسية، اضغط/ي هنا. تسعد الشبكة لتوفر هذه الترجمات وتشكر مدافعي حقوق الإنسان على هذا الجهد الدؤوب، وتؤكد على عدم مسؤوليتها عن أي اختلافات في المعنى في النص المترجم عن النص الأصلي.

Attracta Mooney, "Growing number of pension funds divest from fossil fuels," Financial Times, April 27, 2017 ؛Frank Eltman, "NYC looks to divest pension funds of fossil fuels," Associated Press, January 10, 2018 .

ديانا بطو: المستشارة السياساتية للشبكة ديانا بطو هي محامية، شغلت منصب مستشارة قانونية سابقة لوفد المفاوضات الفلسطيني. كانت واحدة من الفريق الذي ساعد في انجاح الدعوى الخاصة بالجدار امام محكمة العدل الدولية. معلقة دائمة في الشأن الفلسطيني في وسائل الاعلام العالمية الدولية مثل(CNN) و(BBC) ومحللة سياسية لقناة الجزيرة العالمية. مساهمة منتظمة في مجلة الشرق الأوسط. تمارس القانون في فلسطين، وتركز اهتمامها على القانون الدولي وحقوق الانسان.

أسامة خليل: المستشار السياساتي للشبكة أسامة خليل هو مدير مشارك سابق للشبكة و أمين صندوق المجلس وأحد مؤسسيها. وهو أستاذ مشارك في التاريخ في كلية ماكسويل للمواطنة والعلاقات العامة في جامعة سيراكيوز. أسامة هو مؤلف كتاب "قصر الحلم الأمريكي: خبرات الشرق الأوسط وصعود دولة الأمن القومي" (مطبوعات جامعة هارفرد ٢٠١٦).

معين رباني: المستشار السياساتي للشبكة معين رباني كاتب مستقل ومحلل متخصص في الشؤون الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي. هو من كبار الباحثين في مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، يساهم في تحرير مجلة(Middle East Report) نُشرت مقالاته في(The National) وهو معلق لدى صحيفة (The New York Times)

المُهرولون إلى إسرائيل: انتحار استراتيجي

عبدالله السناوي ـ الأخبار ـ ٢٠١٩/٢/٢١

لم يكن جواهر لال نهرو، رئيس وزراء الهند وبطل استقلالها وأهم شخصية سياسية في تاريخها الحديث، مقتنعاً بمقاطعة إسرائيل وعزلها عن حركة العالم الثالث. بمبادرة مفاجئة، أرسل دعوة إلى إسرائيل للمشاركة في مؤتمر "باندونج" عام (١٩٥٥). بدا الأمر محرجاً أمام اعتراض الرئيس المصري جمال عبد الناصر، تساءل نهرو: "أليست إسرائيل دولة آسيوية؟". بدا معتقداً أن مصر باعتراضها تتمسك بشكليات لا تقتضيها طبيعة الحقائق، ثم إنها تخلط بين مشكلة داخلية وبين قضية عالمية يمثلها مؤتمر، يستهدف مواجهة الاستعمار والقضاء عليه، وفتح الطريق أمام حركة التحرر الوطني. وفق رواية محمد حسنين هيكل، الذي حاوره في القضية الشائكة كصحافي مقرّب من قائد "يوليو": "لنقل إنها تحتلّ رقعة أرض في آسيا، لكنها ليست آسيوية بالقطع"، "إسرائيل ليست غير رأس جسر للاستعمار على الشاطئ الشرقي للبحر الأبيض ومشاركتها ضد الطبيعة، طبيعة باندونج وطبيعة إسرائيل". أثناء المباحثات الرسمية في القاهرة حسم عبد الناصر كل سجال: إما مصر والعالم العربي وإما إسرائيل.

بلا اقتناع حقيقي استجاب نهرو وسحب دعوته خشية تفكّك حركة عدم الانحياز قبل أن تولد في "باندونج". بحكم السياسات العملية قبل الصداقات الشخصية، لم يكن ممكناً تجاهل الدور المحوري المصري في قيادة تلك الحركة ولا مغبّة خروج العالم العربي منها. لم يكن عبد الناصر صاحب فكرة "عدم الانحياز"، التي تعود في الأصل إلى الزعيم الهندي، غير أنه أعطاها "الديناميكية" التي نجحت بفضل صورته التحررية في ربط نضال شعوب العالم الثالث. بقوة الحقائق استجاب نهرو لاعتراض عبد الناصر. في ما بعد أبدت الهند ارتباطاً قويًا بقضية العرب المركزية في ظروف ما بعد هزيمة (١٩٦٧)، وقفت مع مصر في محنتها، كأن المصير واحد والهزيمة مشتركة، ووصلت العلاقات بين البلدين إلى ما يشبه التوأمة الاستراتيجية. القصة تكاد تكون مجهولة، كأن الشرق الآسيوي كان يوافقنا في النظر إلى الموقف من إسرائيل من دون أن يكون لنا دور ومعنا أوراق توضع على المائدة.

ذات مرة سأل نهرو عبد الناصر: "لماذا تصف مصر بأنها دولة نامية؟مصر دولة كبرى يا سيادة الرئيس"... فأجابه: "دولة كبرى بعالمها العربي". لخّصت تلك الإجابة رؤيته لمصر ومكانتها في عالمها؛ فمصر داخل حدودها بلد منكشف في أمنه القومي، ومصر منفتحة على عالمها العربي بلد قوي ومُهاب. هذا المعنى هو صلب ما أهدرناه في إدارة العلاقات الدولية. عندما تغيب حقائق التاريخ لا ندرك ما الذي جرى بالضبط، تهدر المعاني في السياسة وتبهت الدروس في الذاكرة. الحقيقة التي يجب ألا ننساها، أن أحداً لا يدافع بالنيابة عن قضايا الآخرين، إذا لم يدافعوا هم عنها ويعرضوها بكل وضوح واستقامة. عندما تتنكر لقضاياك فلن يحترمها أحد آخر. هذا ما حدث في العلاقات المصرية ـ الهندية في ما آلت إليه بعد تقويض إرث التاريخ وأدواره التي كانت. لم يكن ممكناً أن تطلب من الأصدقاء السابقين الالتزام بأي مصالح أو حقوق عربية إذا كنت قد تخليت

عنها، وأخذت تسفه بنفسك من عدالتها بعد توقيع اتفاقيتي "كامب ديفيد" عام (١٩٧٨). في أجواء التخلي جرى اندفاع هندي إلى مدّ الجسور مع إسرائيل، وارتفعت بنسب عالية مستويات التعاون الاقتصادي والتقني والعسكري، ولم تكن الهند وحدها. صداقات الدول تنشأ على قواعد المصالح الاستراتيجية، لا هي رحلات في أمسيات صيف، ولا مصافحات عابرة في عرض طريق. المصالح الاستراتيجية تفوق كلمتها أي كلمة أخرى ـ كما هي العادة دائماً ـ تلك القاعدة سرت على طبيعة العلاقات مع الصين ودول أخرى. نتحدث عن صين ناهضة وقوية تتطلع في مدى سنوات إلى تصدّر التصنيف الدولي كأقوى اقتصاد في العالم، لا عن بلد محاصر يعاني من عزلة دبلوماسية، وصداماته الأيديولوجية مع الاتحاد السوفياتي تنهك حركته. ونتحدث عن هند جديدة تنازع بقوة التنين الصيني على معدلات التفوق والقوة، لا عن بلد يعاني بقسوة من الفقر والحرمان وتبعات الاستعمار البريطاني الطويل. من مقتضيات أي تقدم ممكن استطراد التراكم في الخبرات والتجارب، وهذا ما لم يحدث في مصر. أهدرت الموارد التاريخية في علاقاتها الخارجية، كما أهدرت مواردها الاقتصادية. عند إعلان الرئيس أنور السادات أن "٩٩٪ من أوراق اللعبة في يد الولايات المتحدة"، بدت مصر أمام انحدار استراتيجي. عكس ذلك الإعلان نوع الاستراتيجيات والسياسات المصرية الجديدة، كأنه دعوة مفتوحة للأصدقاء السابقين في الشرق الآسيوي والعالم الثالث بأسره إلى تنحية مصر من على أولويات تحالفاتها الدولية، والانفتاح على إسرائيل بصورة لم تكن متصورة. الإعلان نفسه بمنطقه وتداعياته أفضى إلى ابتعاد أفريقي عن الدولة التي لعبت أكبر الأدوار في تحريرها والانفتاح على إسرائيل بدرجة تجاوزت ما كان يطلق عليه «الاختراق» إلى تعاون عسكري واقتصادي واستخباري فاق كل توقع. عندما لا تنظر إلى بلدك باعتبار، فلن يضعه أحد في أي اعتبار. هذا هو درس التاريخ الأكبر الذي يهدر الآن في العالم العربي على نحو ينذر بنكبات جديدة على الطريق.

بتقوّض الدور المصري بدأ التحلل في الموقف العربي يأخذ مداه، مرحلة بعد أخرى، حتى وصلنا إلى الهرولة المعلنة وشبه المعلنة لدول وحكومات عديدة إلى أعتاب إسرائيل. كل شيء مجاني، فليست هناك «خطة سلام» تستند إلى مرجعيات دولية، والفلسطينيون يناهضون ما يسمى "صفقة القرن" بحسبانها تصفية نهائية لما تبقى من حقوق وأراض. ليس هناك منطق يسوغ الهرولة إلى إسرائيل، على النحو المخجل الذي يجري الآن، أو يبرر الحديث عن "ناتو عربي" يضم إسرائيل إليه من دون سلام، أو حتى ادّعاء سلام!

هكذا وصل الانهيار إلى قاع سحيق، فلا التزام بأي قضية، ولا احترام للمبادرة العربية التي تقضي بالتطبيع الشامل مقابل الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة. كأننا نعطي إسرائيل بلا استحقاق كل أسباب القوة، التي تمكّنها من التنكيل بما تبقى من حقوق فلسطينية والتغوّل على العالم العربي كله. في أيّ قراءة موضوعية، ما يحدث الآن انتحار استراتيجي كامل. يقال إن العالم تغيّر والإقليم تغيّر وعدو الأمس ليس هو عدو اليوم. كأن القضايا الكبرى وثوابتها مما يجوز الاستهتار بها على هذا النحو الفادح. ويقال إن هناك عدواً مشتركاً يجمع العرب وإسرائيل هو "العدو الإيراني" تسويغاً للتحالف مع الدولة العبرية على حساب الحقائق الأساسية في الإقليم. وقد كان الاجتماع المغلق، الذي ضمّ رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى عدد من وزراء الخارجية العرب، بصوره وما تسرب عنه، مخجلاً لأي معنى حاربنا من أجله ودفعنا ثمنه دماً ذات يوم بعيد.

عن الدولة اليهودية وعن إسرائيل المستنقعة في "الوسط" اليمينيّ!

أنطوان شلحت . مركز مدار للدراسات الإسرائيلية . ٢٠١٩/٢/١٩

على أعتاب الانتخابات الإسرائيلية العامّة المبكرة، التي ستجري يوم ٩ نيسان القريب، تتواتر التحليلات التي تركّز على أبرز الشروخ والانقسامات بين شتّى القوى الحزبية المتنافسة، ضمن حقل المعاني المُستمدّ من تقصّي الدلالات.

ومن هذه التحليلات اخترنا أن نتوقف، في هذا العدد من "المشهد الإسرائيلي"، عند تحليل الباحثة في قسم العلوم السياسية في الجامعة العبرية في القدس د. غيل طالشير، التي ترى أن المنظومة الحزبية في إسرائيل تبدو مغايرة كلياً في الوقت الحالي، فبدلاً من الجدل المعهود بين يمين ويسار، بات الحديث الآن يدور حول الهوية اليهودية في مواجهة الهوية الإسرائيلية. وهي تدّعي أنه "في العقد الأخير تجري الانتخابات حول طابع هوية إسرائيل، وهل هي أولاً دولة ديمقراطية، أم هي دولة يهودية؟".

وتتقاطع هذه المقاربة مع تحليل معدّي استطلاع "مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية" للعام ٢٠١٨، الذي نشره "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية" في القدس في نهاية العام الفائت، ولا سيما إشارتهم إلى أنه إذا كنا نتحدث حتى الآن عن توتر بين العرب واليهود، وبين المتدينين والعلمانيين، وبين يمين سياسي ويسار سياسي، فإن نتائج مؤشر الديمقراطية للعام ٢٠١٨ تكشف عن ولادة شرخ مركزيّ جديد هو الشرخ الديمقراطي، الذي يزداد حدّة برأيهم، ويتمحور حول مسألة تعريف ما هي الدولة الديمقراطية. وهو ما توقفنا عنده سابقاً، ولمحنا إليه في نطاق مواد الصفحة الخامسة من العدد الحاليّ.

في واقع الأمر تعاني هذه المقاربة من تطييفٍ حيال عدة مسائل أساسية:

الأولى، أنه لا وجود لهوية إسرائيلية سوى داخل شرنقة الهوية اليهودية، فما بالك بوجود تعارض بينهما؟.

الثانية، أن التعريف العام الوحيد لإسرائيل في وثيقة تأسيسها المعروفة باسم "وثيقة الاستقلال" هو أنها "دولة يهودية". ومع أن البعض يحاول أن يوحي بأن تعريف إسرائيل كـ"دولة يهودية وديمقراطية" يرافقها منذ يوم إنشائها، وأن مصدر هذا التعبير هو وثيقة تأسيسها، فإن هذه الوثيقة لا تتضمن أي ذكر لكلمة ديمقراطية، على مختلف تصريفاتها، ولو مرة واحدة.

وبموجب مُراجعة مُسندة بمصادر من الأرشيف كُشف عنها النقاب أخيرًا، نُشرت حديثًا، فإن هذه الكلمة (ديمقراطية) شُطبت عمدًا من تلك الوثيقة. ومما ورد في تقديم تلك المراجعة: إن أحد الأخطاء المشهورة فيما يتعلق بـ"وثيقة استقلال" إسرائيل هو الرأي الشائع بأنها مُعرَّفة، في الوثيقة، بأنها "دولة يهودية وديمقراطية". لكن كل من يتمعّن في الوثيقة يُلاحظ أن عبارة "دولة يهودية ديمقراطية" لا تظهر فيها مُطلقًا، بل إن كلمة ديمقراطية بحد ذاتها لا ترد فيها، ولو مرة واحدة، لا هي ولا أي من تصريفاتها المختلفة. وأكثر من ذلك يتضح، من فحص المسوّدات المتعدّدة للوثيقة، أن كلمة ديمقراطية قد أسقِطت عمدًا بفعل تدخّل كتبة نص الوثيقة، وفي مقدمهم المسؤول آنذاك عن علاقات البيشوف العبري الخارجية، موشيه شاريت.

ويضيف التقديم: ثمة خطأ آخر يتصل بمدى ارتباط مؤسسي إسرائيل بـ"التقاليد والأعراف اليهودية". ويفيد هذا الخطأ المتداول بأن تعبير "تسور يسرائيل" (وهو كناية عن الربّ)، والذي يظهر في خاتمة الوثيقة، قد أُدخِل إليها في إطار تسوية تبلورت خلال عملية صوغها في أروقة "المجلس التأسيسيّ للدولة" بين مَن أرادوا إدراج اسم الرب بصورة أكثر صراحة (ممثلو تيارات المتدينين والحريديم المتشددين) من جهة، وبين من أرادوا إسقاطه كليًّا، من جهة أخرى مقابلة. لكن التمعن في مسودات الوثيقة يبيّن، على نحو واضح للغاية، أن تعبير "تسور يسرائيل" قد ورد في جميع المسودات المسبقة، حتى قبل بدء حملة الضغوط السياسية التي تصاعدت في الأيام الأخيرة التي سبقت الإعلان عن إقامة الدولة. وقد صمد هذا التعبير طوال عملية الصياغة حتى حظي، في نهاية الأمر، بقبول جميع أعضاء المجلس.

الثالثة، أن المقاربة تتجنّب السؤال فيما إذا كان بالإمكان أن تكون إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية في الآن نفسه، كونها تفترض أن ذلك ممكن.

من ناحية أخرى نقدّم في هذا العدد مزيداً من الإضاءات على المشهد الحزبي– السياسي العام في إسرائيل، الذي يشي بما يمكن اعتباره "صيرورة العلق في الوسط".

ووفقاً لدراسة أحد الباحثين في "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية" يشكل نجاح (واختفاء) أحزاب الوسط أحد الأعراض الأساسية لأزمة الأحزاب في إسرائيل، حيث أن كثرة أحزاب الوسط الجديدة التي تُقام وتحقق مكاسب كبيرة في الانتخابات تدل على عدم رضى الجمهور من الأحزاب الموجودة والعريقة، من السياسيين الذين يقودونها ومن إخفاقها في حل مشكلات أساسية في المجتمع الإسرائيلي. كما أن التبدّل السريع في الأحزاب الممثلة في الكنيست يمسّ، أكثر فأكثر، بثقة الجمهور بالسياسة والعمل السياسي، وبالسياسيين والأحزاب، علماً بأن هذه الثقة هي في الحضيض أصلاً. والناخبون أنفسهم الذين خاب أملهم من الأحزاب الكبيرة يعودون ليُصابوا بخيبة أمل أخرى من أحزاب الوسط، المرة تلو الأخرى، مما قد يعرضهم إلى اليأس التام والنهائي من المنظومة السياسية ومن الديمقراطية على حدّ سواء.

وكما في كل انتخابات منذ عدة عقود، أقيم عدد من أحزاب الوسط الجديدة استعداداً للانتخابات المقبلة، وكان أبرزها حزب "مناعة لإسرائيل" بزعامة الرئيس السابق لهيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي الجنرال احتياط بيني غانتس، والذي تُعوّل عليه آمال بإمكان نجاحه في استبدال رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو.

لكن ما يتبيّن أكثر فأكثر أنه حتى لو نجح غانتس في استبدال نتنياهو فهو لن يغيّر طريق هذا الأخير السياسيّ، والدليل على ذلك، كما تؤكد تحليلات إسرائيلية كثيرة، هو الحاجة إلى عدسة مكبّرة كي يمكن رؤية الفروقات الفكرية بينه وبين نتنياهو. وبموجب أحد تلك التحليلات فإن "الوسط" كما يمثله غانتس، والذي يجذب المواطن العادي، ليست له أي صفات خاصة به. وهويته الغامضة يستمدها من المسافة التي تفصل بينه وبين اليمين المُتطرّف، ولا يستمدها من قربه من اليسار، ولا حتى في شكله الصهيوني المسخ. وكل هذا ينطبق عليه حتى قبل أن نستغرق في قراءة الدلالة المترتبة على تحالفه مع حزب موشيه يعلون، وهو أيضاً قائد سابق لهيئة الأركان العامة.

لماذا فشلت القمة المناهضة لإيران في وارسو؟

حسين آيبش ـ معهد دول الخليج العربي في واشطن ـ ٢٠١٩/٢/١٩

في ١٣ و١٤ فبراير/شباط، اجتمع مسؤولون من أكثر من ٦٠ حكومة في "وارسو" ببولندا، لحضور قمة وزارية بعنوان "تعزيز مستقبل السلام والأمن في الشرق الأوسط" نظمتها الولايات المتحدة.

ومن البداية، كان من الواضح أن واشنطن، والعديد من حلفائها، كانوا يوجهون الحدث بشكل أساسي لتعزيز التحالف الدولي لمواجهة إيران، أمام سياسات الأخيرة القائمة على تطوير الصواريخ وزعزعة الاستقرار الإقليمي، وهي قضايا لم يتم تناولها في الاتفاق النووي الإيراني، المعروف باسم خطة العمل الشاملة المشتركة، الذي انسحبت منه الولايات المتحدة عام ٢٠١٨.

وأيضا، كانت هناك جهود رامية إلى إرساء الأساس الدبلوماسي لخطة سلام إسرائيلية فلسطينية جديدة، يجري إعدادها من قبل المستشار الرئيسي للرئيس "دونالد ترامب" وصهره، "غاريد كوشنر"، مع محاولة التقريب بين (إسرائيل) ودول الخليج العربية.

وبناء على طلب الحلفاء الأوروبيين للولايات المتحدة، مثل بريطانيا، تمت إضافة القضايا المتعلقة بالحروب في سوريا واليمن إلى جدول الأعمال في النهاية.

ولكن، مع اختتام المؤتمر، كان من المشكوك فيه إلى حد كبير ما إذا كان قد تم تحقيق أي من أهدافه الطموحة.

وفي الواقع، في بعض النواحي، أظهر الحدث ضعفا وانقساما أكثر من القوة والتضامن.

ومنذ أن سحب "ترامب" الولايات المتحدة من خطة العمل المشتركة، كانت واشنطن تحاول تطوير ائتلاف دولي واسع للضغط على إيران للعودة إلى طاولة المفاوضات، من أجل أن توافق في النهاية على قيود أكثر صرامة على أنشطتها النووية، وبرنامجها الصاروخي، وسياساتها الإقليمية.

وتم تشجيع هذه الجهود من قبل (إسرائيل) والعديد من دول الخليج العربية، بما في ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين.

وقد شاركت هذه الحكومات بحماس، حتى أن (إسرائيل) أرسلت رئيس الحكومة، رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو"، للمؤتمر.

لكن الهدف الحقيقي للمؤتمر كان هو الدول الأوروبية، التي ما زالت تحاول ضمان أن تستمر خطة العمل المشتركة في العمل رغم معارضة الولايات المتحدة، وقد تم إثبات تصميمها مؤخرا عبر إنشاء أداة لدعم التبادل التجاري تعمل على تسهيل المدفوعات من إيران إلى الشركات الأوروبية وغيرها من الشركات متعددة الجنسيات بعملات أخرى غير الدولار الأمريكي، لتجاوز النظام المصرفي الأمريكي وتجنب العقوبات الأمريكية.

انقسامات حول إيران

إلا أن هذه الدول الأوروبية، خاصة بريطانيا وفرنسا وألمانيا، إضافة إلى إدارة الاتحاد الأوروبي، أرسلت ممثلين بدرجة أدنى للمشاركة في جدول أعمال وارسو.

وقد أرسلت بريطانيا فقط وزير خارجيتها، "جيريمي هانت"، إلى المؤتمر، الذي أوضح أنه جاء ليشارك بشكل أساسي في اجتماع "رباعية اليمن"، الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، لمناقشة الصراع في اليمن.

ومع رفض روسيا وتركيا حضور المؤتمر، واستبعاد نظام الرئيس السوري "بشار الأسد" بشكل واضح، فإن أي مشاورات حول الشؤون السورية كانت في الواقع مجرد حديث سطحي غير منطقي.

ولا يوجد أي دليل على أن الولايات المتحدة أو (إسرائيل) أو دول الخليج العربية قد حققت أي تقدم في جذب الدول الأوروبية الهامة خارج جهود إنقاذ خطة العمل المشتركة الشاملة، أو دفعها لتبني موقف أكثر صدامية تجاه إيران.

وعلى العكس، كانت الانقسامات القوية داخل التحالف الغربي حول كيفية التعامل مع إيران واضحة تماما، خاصة بالنظر إلى المستوى المنخفض نسبيا لمعظم الوفود الأوروبية.

وكان الأوروبيون، بما في ذلك بريطانيا، يرسلون رسالة مهذبة، ولكنها مباشرة، بأنهم ما زالوا لا يوافقون على حملة "أقصى ضغط" من العقوبات وغيرها من الإجراءات ضد طهران، وسوف يحاولون مواصلة العمل مع إيران للحفاظ على الاتفاق النووي.

فضلا عن ذلك، فإن غياب روسيا والصين كان بمثابة تذكير بأن طهران تتمتع بتأييد عالمي كبير أيضا.

وفي الوقت نفسه، أكدت روسيا وتركيا وإيران ازدراءهم لجهود "وارسو"، عبر عقد قمة منافسة خاصة بها في "سوتشي"، بروسيا، والتي كانت، ظاهريا تدور حول سوريا حيث يوجد للبلاد الثلاثة وجود عسكري كبير.

وقد حضر القمة الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين"، والرئيس التركي "رجب طيب أردوغان"، والرئيس الإيراني "حسن روحاني".

ولذلك، كانت الانشقاقات العالمية والإقليمية حول إيران ظاهرة تماما في وارسو، ومن المحتمل أن طهران قد توصلت إلى أن التحالف ضد إيران في حالة من الفوضى الخطيرة، وأن هناك فرصا للعمل مع العديد من الدول التي تم تجميعها في وارسو، فضلا عن تلك التي رفضت المشاركة أو تم استبعادها.

دول الخليج و(إسرائيل)

وتتشارك (إسرائيل) ودول الخليج العربي، إلى حد كبير، القلق بشأن أنشطة إيران وطموحاتها في الشرق الأوسط.

ومنذ سقوط حلب في أوائل عام ٢٠١٦ في يد القوات الموالية للنظام في سوريا، تحول منظور (إسرائيل) من التركيز على البرنامج النووي الإيراني إلى المخاوف الملحة حيال أنشطة إيران على الأرض ووكلائها المختلفين من الميليشيات غير الحكومية، بما في ذلك "حزب الله".

باختصار، لا تعتبر (إسرائيل)، والعديد من دول الخليج العربية، إيران هي الخطر الرئيسي فحسب، بل إنها تتشارك الآن في تعريف مشترك لما يشكله، تحديدا، التهديد الإيراني المباشر.

ولكن على الرغم من الاتفاق شبه الكامل على إيران باعتبارها الخطر الإقليمي الأكبر، لا تزال (إسرائيل) وهذه الدول العربية منقسمة بعمق حول الاحتلال المستمر للأراضي الفلسطينية، الذي بدأ عام ١٩٦٧.

ومنذ أيامها الأولى، كانت إدارة "ترامب" تأمل في أن يشكل هذا الرأي المشترك تجاه إيران الأساس لعلاقة استراتيجية جديدة بين (إسرائيل) ودول الخليج العربية، إلى جانب الدول العربية التي لها تعاون قائم مع (إسرائيل)، مثل مصر والأردن.

ومع ذلك، وبسبب عدم وجود علاقات دبلوماسية بين هذه الدول، والاعتراضات العربية القاطعة على احتلال (إسرائيل) للأراضي الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧، كانت أي تعاون بين (إسرائيل) ودول الخليج العربية محدودا وتكتيكيا إلى حد كبير وبقي وراء الكواليس.

ويتفق الطرفان على الحاجة لعلاقة أقوى وأكثر انفتاحا، لكن الاختلاف بشأن حول شروط تحقيق ذلك الانفتاح أصبح واضحا بشكل متزايد في عام ٢٠١٨، ومرة أخرى، ظهر بشكل كامل في وارسو.

ومن المنظور الإسرائيلي، لا يجب أن يكون هناك أي عائق حقيقي أمام استمرار الاحتلال. وفي حين أن هناك اهتماما واضحا من قبل العديد من دول الخليج العربية بالسعي إلى شراكة أعمق مع (إسرائيل) في مواجهة إيران، فضلا عن التنمية الاقتصادية وغيرها من المخاوف، يبقى التقدم على الجبهة الفلسطينية ضروريا لأي خطوة رئيسية إلى الأمام.

وفي حين كان هناك بعض التقدم الهادئ وغير الرسمي، كان المسؤولون السعوديون، بدءا من الملك "سلمان بن عبد العزيز"، واضحين للغاية بأن الموقف السعودي والعربي لا يزال قائما أساسا على مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢.

ومن الواضح أن هناك إمكانات جديدة للعلاقات بين الطرفين، لكن القضية الفلسطينية يجب أن تكون مشمولة في أي تقدم.

لكن لا يبدو أن الحكومة الإسرائيلية قادرة أو مهتمة بأي تنازلات مهمة للفلسطينيين. ومن جانبهم، كان الفلسطينيون معزولين تماما عن الحرب السياسية والدبلوماسية والاقتصادية المستعرة ضدهم من قبل إدارة "ترامب" التي بدأت مع الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لـ (إسرائيل).

ورغم طموح "ترامب" لاستغلال مؤتمر وارسو الوزاري لدفع (إسرائيل) ودول الخليج العربية معا، ووضع الأساس لتنفيذ خطة "ترامب" و"كوشنر" للسلام بعد الانتخابات الإسرائيلية المقرر إجراؤها في أبريل/نيسان، يبدو أن خطته قد فشلت.

ولم تتحقق الآمال بمحاولة الترويج لصور للقاءات يعقدها "نتنياهو" مع القادة العرب، ويبدو أنه لم يتم إحراز أي تقدم في تأمين شراء العرب لخطة السلام المحتملة، أو تطوير طريقة أخرى لتعزيز وتحقيق الحوار العربي الإسرائيلي الخليجي.

وعلى العكس من ذلك، في حين أكد وزير الخارجية البحريني من جديد أنه يتوقع من بلاده وبلدان أخرى تطوير علاقات كاملة مع (إسرائيل) "في نهاية المطاف"، جاءت ملاحظة أكثر حذرا في مقابلة مع الصحفي الإسرائيلي "باراك رابيد" من قبل رئيس المخابرات السعودية السابق، والمتحدث غير الرسمي باسم الحكومة السعودية، الأمير "تركي الفيصل".

وقد حذر الأمير السعودي الإسرائيليين من أن "نتنياهو يخادعهم" بالحديث حول أن السعودية مستعدة لإقامة علاقات أقوى مع (إسرائيل) دون تحرك كبير نحو اتفاق سلام مع الفلسطينيين.

وأصر الأمير "تركي" على أنه لا يوجد أي اختلاف بين موقف الملك "سلمان" من هذه المسألة وموقف ابنه ولي العهد الأمير "محمد بن سلمان".

وأكد "تركي" أنه على اتصال وثيق مع الحكومة بشأن هذه القضايا، وألمح إلى أنه كان لديه ضوء أخضر للإدلاء بهذه التصريحات.

وقد لخص بدقة المعادلة الدبلوماسية والسياسية من خلال ملاحظة: "من وجهة النظر الإسرائيلية، يرغب نتنياهو في أن تكون لدينا علاقة، وبعد ذلك يمكننا حل القضية الفلسطينية. لكن من وجهة النظر السعودية، العكس هو ما يجب أن يحدث".

وهناك، بطبيعة الحال، أرضية مشتركة بين الجانبين، لكن ليس هناك أي مؤشرات على تسوية قريبة بين (إسرائيل) والفلسطينيين في هذه المرحلة.

وقد قاطعت منظمة التحرير الفلسطينية مؤتمر "وارسو"، من أجل التعبير عن معارضتها العميقة لسياسات الولايات المتحدة.

لذلك ليس هناك ما يشير إلى أن مؤتمر وارسو سيكون له أي دور قد يساعد على تمهيد الطريق لنجاح اقتراح سلام أمريكي جديد أو أنه كان مكانا للتقدم على المستوى الخاص أو العام بين (إسرائيل) ودول الخليج العربي.

وإذا كان هناك أي شيء أظهره المؤتمر، فإنه أكد على الصعوبات العميقة المستمرة التي تواجه هذه الجهود.

وأخيرا، لم يكن الجميع في وارسو على نفس الصفحة، وكان "نتنياهو"، على وجه الخصوص، قد أزعج الرأي العام الدولي من خلال الدعوة إلى "حرب" ضد إيران، وهي عبارة سرعان ما صححها الإسرائيليون، على ما يبدو بإصرار من الولايات المتحدة، وتم إعادة صياغتها لتصبح "مكافحة" إيران.

وربما كانت هذه الدعوة مقدمة في المقام الأول للاستهلاك السياسي المحلي الإسرائيلي، حيث يترشح "نتنياهو" لإعادة انتخابه.

وفي الواقع، يبدو أن المؤتمر بأكمله كان، جزئيا، جهدا من إدارة "ترامب" وحلفائها لمساعدة "نتنياهو"، الذي يواجه تحديات قانونية وسياسية خطيرة، في محاولة إعادة انتخابه.

كما أن الهجوم الانتحاري الكبير، في ١٣ فبراير/شباط، الذي أسفر عن مقتل ٢٧ على الأقل من قوات الحرس الثوري في جنوب شرقي إيران، بالقرب من الحدود الباكستانية، من المؤكد أنه سيزيد من التوترات الإقليمية.

ويعد هذا الهجوم هو الثاني في الأسابيع الأخيرة، وتزامن مع اجتماع وارسو الوزاري، وحدث قبل وقت قصير من زيارة "محمد بن سلمان" لباكستان، مقر الحركة "البلوشية" التي أعلنت مسؤوليتها عن الهجوم، وهو ما دفع المسؤولين الإيرانيين ووسائل الإعلام الإيرانية لتصوير الهجوم على أنه محاولة من الولايات المتحدة و(إسرائيل) لتحويل "بلوش إيران" إلى انفصاليين يتبنون العنف المفرط.

ولم يتم حل أي شيء في وارسو، ويبدو أنه لم يحدث تقدم كبير على أي جبهة، ولا سيما الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

لكن الوضع الاقتصادي والسياسي، وحتى الاستراتيجي، في إيران مستمر في التدهور.

وتتصاعد الأزمات فقط بالنسبة لطهران.

وعلى الأقل في المدى القصير، تبدو تلك مقدمة لسلسلة طويلة ومريرة من الحروب الباردة والحرب عن طريق الوكلاء، بدلا من أن تكون مقدمة "للسلام والأمن في الشرق الأوسط" الذي طمح إليه مؤتمر وارسو.

مؤتمر «وارسو» كمهرجان انتخابي لليمين الصهيوني!

صالح النعامي ـ السبيل ـ ٢٠١٩/٢/٢١

هل الكيان الصهيوني يقف بالفعل إلى جانب الدول العربية الخليجية التي تسارع الخطى في التطبيع معه؟

لو في أشد الكوابيس لم يكن للمرء أن يتخيل أن تصل الأمور إلى ما وصلت إليه على هامش مؤتمر «وارسو» الذي عقد بمشاركة رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو وعدد من وزراء الخارجية العرب.

ورغم أن هذا المؤتمر الدولي الأول الذي يشارك فيه ممثلو دول عربية لا تقيم علاقات دبلوماسية مع الكيان الصهيوني يحضره ممثلون عن هذا الكيان، إلا أن السابقة الخطيرة تمثلت في أن ممثلي الدول العربية قد وافقوا على المشاركة في المؤتمر على أساس ألا يتم طرح القضية الفلسطينية فيه بحال من الأحوال.

وقد بدت مشاركة الدول العربية ليبدو المؤتمر كما لو كان مجرد مهرجان في حملة اليمين الصهيوني المتطرف الانتخابية، حيث إن تصريحات وزراء الخارجية العرب، التي قام نتنياهو بتسريبها أضفت صدقية على مواقف الحكومة الصهيونية الحالية، التي تعد الحكومة الأكثر تطرفا في تاريخ الكيان.

ففي الفيديو الذي سربه ديوان نتنياهو، ثم قام بإزالته، يظهر وزير الخارجية البحريني خالد بن حمد آل ثاني، في حضور نتنياهو، وهو يحمل كلا من حركة حماس والجهاد الإسلامي المسؤولية عن إحباط فرص التوصل لتسوية سياسية للصراع بناء على تعليمات إيران.

والمفارقة أن نتنياهو شخصيا أعلن قبل ٣ أيام من موعد انعقاد مؤتمر «وارسو» بشكل لا يقبل التأويل أنه ان ظل رئيسا للوزراء فإن دولة فلسطينية لن تقوم في الضفة الغربية وأن حسم مصير الضفة الغربية والقدس سيتواصل بهدف تكريس السيادة الصهيونية على هاتين المنطقتين.

ليس هذا فحسب، بل أن نتنياهو أوضح أيضا أنه سيضم حزب «المنعة اليهودية»، الذي يطالب بطرد كل الفلسطينيين إلى الدول العربية إلى حكومته، في حين أن زعيم هذا الحزب هو الإرهابي باروخ مارزيل الذي اشتهر بقيادة حملات التنكيل بالفلسطينيين في مدينة الخليل وضواحيها.

من هنا، فقد نجح نتنياهو في توظيف مشاركة وزراء خارجية الدول العربية وتصريحات وزراء خارجية البحرين والسعودية والإمارات، في تقديم إثباتات للرأي العام الصهيوني بأن السياسات المتطرفة التي تتبناها تل أبيبت في ظل حكمه لم تفض إلى المس بمكانة تل أبيب، بل أنها عززت هذه المكانة إقليميا من خلال تبني دول عربية الرواية الصهيونية.

المؤسف أن نتنياهو، أثبت من خلال أنماط سلوكه تجاه وزراء الخارجية الخليجيين تحديدا، مجددا أنه من طراز السياسيين الصغار، حيث إن إقدامه على عرض مقاطع فيديو توثق اللقاء السري الذي جمعه بوزراء خارجية البحرين والسعودية والإمارات، والتركيز على قيامهم بترديد المواقف المؤيدة لتل أبيب والمهاجمة لحماس والجهاد وإيران كان القصد منه تسجيل نقاط انتخابية على حساب كرامة هؤلاء الوزراء.

ومن أسف، في الوقت الذي التزم الوزراء العرب الذين عمد نتنياهو إلى توظيفهم على هذا النحو المشين الصمت، فقد هاجم الكثير من المعلقين الصهاينة نتنياهو واتهموه بأنه تعمد تحقير هؤلاء الوزراء وإهانتهم فقط من أجل تحقيق مكاسب شخصية سياسية.

المفارقة، أنه بعكس مزاعم نظم الحكم العربية التي تهافتت على المشاركة في مؤتمر «وارسو»، فإن هذا المؤتمر لم يسهم بالمس بإيران ومصالحها، بل أنه عمد إلى تعزيز مكانة إيران وإضفاء صدقية على سرديتها، كدولة تقف إلى جانب المقاومة.

فعندما يلحظ رجل الشارع في العالمين العربي والإسلامي أن الدول العربية التي هي في حالة عداء مع إيران تتهافت على هذا النحو المخزي على التطبيع والمجاهرة بتقاسم المواقف معها، فإنه يتكرس لدى الرأي العام الانطباع بأن إيران تقف مع المقاومة ضد الاحتلال، وهو ما يسهم في تبييض أفعال إيران وجرائمها في سوريا والعراق واليمن.

إن السؤال الذي يطرح هنا بقوة: هل الكيان الصهيوني يقف بالفعل إلى جانب الدول العربية الخليجية التي تسارع الخطى في التطبيع معه؟

لقد توسع الإعلام الإسرائيلية في تغطية تحرك نتنياهو لدى ترامب عندما التقاه قبل عام، حيث طالبه بعدم تزويد السعودية والإمارات بطائرات "إف ٣٥" وعدم تزويد السعودية بمفاعل نووي للأغراض السلمية، حيث إن نتنياهو برر هذا الطلب بالقول إن نظام الحكم السعودي يمكن أن يسقط وهذا ما يزيد من خطورة وقوع هذه المقدرات الإستراتيجية في أيدي المتطرفين.

مؤتمر وارسو: تناقضات وأبعاد

د.شفيق ناظم الغبرا ـ القدس العربي ـ ٢٠١٩/٢/٢١

مؤتمر وارسو المنعقد في ١٣ و١٤ شباط/فبراير ٢٠١٩ و الذي جمع دول عربية شتى مع إسرائيل والولايات المتحدة، لم يكن سوى استمرار لنمط من المؤتمرات التي لا تؤدي لحلول ولا توصل لنتائج، فالبيئة الدولية التي ترتبط بهذا المؤتمر متخمة بصراع الأقطاب المختلفة. وبينما كان مؤتمر وارسو ينعقد كانت روسيا تعقد لقاء آخر على مستوى القمة بين الرئيس الروسي والتركي والإيراني.

لم يشهد مؤتمر وارسو مشاركة الفلسطينيين ولا الأوروبيين ولا الصين وروسيا وطبعا بغياب إيران وتركيا كان مفرغا من الزخم والقيمة. ويمكن القول بأن أكبر اساءة لمؤتمر وارسو في أعين الشعوب العربية والإسلامية هو ذلك التعظيم الذي شهده المؤتمر لمكانة نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي لم يغير حتى اليوم اي من سياسات الاستيطان والتهويد في فلسطين والقدس وهو مستمر بسياسة الاحتلال، وهو لم يغير أي من سياساته تجاه العالم العربي. وبطبيعة الحال مؤتمر وارسو لم يكن بالتالي بين اطراف متساوية، فقد فرض هذا المؤتمر على اقليم يعاني من الحروب والخوف من الآخر.

الإدارة الأمريكية الداعية لهذا المؤتمر هي واحدة من أكثر الإدارات الأمريكية تطرفا. فهذه إدارة متطرفة في العلاقة مع المكسيك حول الجدار، ومتطرفة مع كندا وأوروبا والناتو حول السياسة والمال، ومتطرفة في انسحابها من اليونسكو بفضل عضوية فلسطين في ٢٠١٨، ومتطرفة بسبب قوة اليمين المسيحي وممثلها نائب الرئيس، ومتطرفة بسبب جاريد كوشنر الملتزم بالصهيونية على ارضية دينية، إنها ادارة متطرفة بسبب عدائها العنصري للعالم الإسلامي والعربي ونقلها للسفارة الأمريكية للقدس وتجاوزها للشرعية الدولية التي تعبر عنها الأمم المتحدة. إن تطرف هذه الادارة جعلها تعين اليوت أبرامز، المتهم بالتغطية على جرائم حرب في السلفادور ١٩٨١، ضمن فريقها كمبعوث البيت الأبيض للسلفادور. لم تعرف ادارة أمريكية في السابق هذا الحشد من الشخصيات المستقيلة والشخصيات الملاحقة قضائيا.

هناك فرضيتان للقاء وارسو. الأولى مرتبطة بالتطبيع وما سمي بصفقة القرن. لكن الواضح انه لا يوجد صفقة قرن، فالهدف الحقيقي استغلال ثروات المنطقة وإسقاط الدول العربية بنمط التحكم من خلال الوكيل الاسرائيلي وخدماته الأمنية. ولا يخفى أن الولايات المتحدة تبحث عن مزيد من العقود وبيع السلاح و حروب جديدة لا تتورط فيها بشكل مباشر. ليس غريبا او سرا ان مؤتمر الرياض مع ترامب انتهى بحصار قطر، وأن مؤتمر وارسو قد ينتهي بمزيد من التوتر مع إيران.

في تعامل إدارة ترامب تحقير مقصود. هذا التحقير واضح عبر تصريحات ترامب حول الاموال العربية واستعادتها وحول إسرائيل وعظمتها. في سياسات ترامب يملك العرب كنوزا يمكن مصادرتها ومالا يمكن نقله، وتبعية تسمح بجرهم لمحاربة أنفسهم عبر حروب عبثية ونزاعات مفتوحة

إن الفرضية الثانية تنطلق من أن المؤتمر عقد من أجل حصار إيران. ان واحدة من اسوأ الفرضيات الأمريكية الراهنة هي تلك التي تنطلق من أن حصار إيران سيغير من سلوكها. لكن بالتحليل يمكن التأكيد بأن حصار إيران من قبل الولايات المتحدة وفرض العقوبات عليها لن يغير من سياساتها في العراق ولبنان واليمن والعراق، لكنه سيؤذي الشعب الإيراني، إن الحصار سيقوي التيار الإكثر تشددا في الجمهورية الإسلامية ويدفع إيران لتعميق التحالف مع الصين وروسيا إضافة لتركيا. بسبب الدور الأمريكي والإسرائيلي ستكبر المشكلة مع إيران دون توفر حلول لها.

والواضح بنفس الوقت أن الخليج الذي حضر لقاء وارسو ليس متفقا على حصار إيران والتصعيد معها تحت قيادة أمريكية إسرائيلية. فالكويت، على سبيل المثال، لديها تصور مختلف يتقاطع مع تصورات كل من الدوحة وعُمان حول عدم التصعيد مع إيران، والكويت لديها موقف مختلف تجاه التطبيع أعلنته مرارا قبل المؤتمر وبعده.

وقطر والكويت لديهما مواقف واضحة تجاه حقوق الشعب الفلسطيني. بل وحتى الوثيقة الإسرائيلية المسربة عن التطبيع أوضحت بأن السعودية لم تغير رسميا ثوابتها من ضرورة تنازلات جوهرية للفلسطينيين قبل الإقدام على التطبيع. وهذا يعني وجود تناقضات جمة في ما يسعى اليه ترامب وبينس. إن الخطر على الدول العربية، خاصة تلك التي نسجت علاقات أمنية وتجارية خارج الأطر المعلنة مع اسرائيل، أنها ستؤدي لوقوع أجهزتها ومؤسساتها في قبضة الاختراقات الاسرائيلية.

الكثير من قادة العرب المتورطين بقوة مع نتنياهو بالتحديد قلما يعون مدى تأثير القضية الفلسطينية على شعوبهم، وقلما يعون مدى خطورة التحالف مع نتنياهو من أجل التصدي لإيران.

وعندما يتفاخر نائب الرئيس الأمريكي بينس في كلمته في المؤتمر بأن دولا عربية تكسر الخبر مع نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي لا ينتبه بينس بأن هذا يقدم لإيران هدايا سياسية، وعندما تسرب اسرائيل كلمات لوزير عربي يعرب عن تفهمه لقيام اسرائيل بتوجيه ضربات جويه في سوريا بصفته دفاعا عن النفس. ان الوضع العربي نفسه متفجر وفيه الكثير من التناقضات الداخلية والذاتية وهذا السياسات تضيف على تناقضاته وتدفعه للحافة.

في مرحلة غزو صدام للكويت عام ١٩٩٠، سعت الدبلوماسية الأمريكية لعزل أي مشاركة إسرائيلية في الحرب وذلك تلبية لمواقف العرب وحساسية الشعوب. في ذلك الزمن احترمت الإدارة الأمريكية بعضا من الثوابت العربية وجانبا من القانون الدولي، وقد طبقت الولايات المتحدة نفس الأمر عندما قامت بالدعوة لمؤتمر مدريد في خريف ١٩٩١، فقد وجهت الدعوة لكل الأطراف بلا استثناء، وعندما جاء ممثلو العرب لمؤتمر مدريد تحدثوا بلغتهم، في حينها اتهم فاروق الشرع رئيس الوزراء الاسرائيلي شامير بالإرهاب، واوضح الوفد الفلسطيني حقائق الاحتلال في فلسطين وأصر على الحق في اقامة دولة فلسطينية.

في تعامل إدارة ترامب تحقير مقصود. هذا التحقير واضح عبر تصريحات ترامب حول الاموال العربية واستعادتها وحول إسرائيل وعظمتها. في سياسات ترامب يملك العرب كنوزا يمكن مصادرتها ومالا يمكن نقله، و تبعية تسمح بجرهم لمحاربة أنفسهم عبر حروب عبثية ونزاعات مفتوحة. ان المقاومة الحقيقية لهذه الحالة هو بالامتناع عن التورط فيها وعدم مسايرتها. هذه ظروف كاشفة للوضع العربي وهزالته ستؤسس لمقاومة الشعوب لحالة التهميش والتحكم.

أوهام وارسو والأسئلة المطروحة

علي محمد فخرو . القدس العربي . ٢٠١٩/٢/٢١

دعنا من حفلة الزواج المنقوصة في وارسو، حيث وقف العريس، والدم الفلسطيني يقطر من بين يديه وأسنانه، يوزع ابتسامات التعالي واحتقار من حوله، خصوصا الشهود المدعوين العشرة المرتبكين بخجلهم وخوفهم وذلهم. كان واضحا أن العروس الفلسطينية، التي عانت من قهر وخيانات وتلاعبات حفلات العرس الفاشلة السابقة، قد قررت أخيرا عدم حضور حفلة العرس الشيطانية الجديدة، على الرغم من إغراءات الصهر الصهيوني لها وللشهود المخدوعين.

تلك حفلة ضحك عليها من ضحك، وبكى عليها من بكى، لننتقل إلى الجد وطرح الأسئلة على من شربوا القهوة في خلوة مع مجرم العصر نتنياهو.

أولا، هل سأل أحدكم نتنياهو عما يعنيه في العرف الصهيوني شعار «يهودية الدولة»؟

هل سيعني اعتبار مليون ونصف مليون فلسطيني، ممن يعيشون في الجزء المحتل من فلسطين، كمواطنين من الدرجة الثانية، محرومين من ألف حق وحق إنساني وقانوني؟ أم أنه سيعني استعمالا جديدا لجرائم الإبادة والاستباحة والتخويف الصهيونية، من أجل دفع الفلسطينيين للخروج من بلدهم إلى معسكرات اللاجئين والمنافي، وكل أنواع القهر، تماما كما فعلت جحافل الغزو والإبادة الصهيونية في الأربعينيات من القرن الماضي؟

ثانيا، هل تجرأ أحد ممن صافح يد من يأمر يوميا بقتل شباب فلسطين وأطفالها فقط لأنهم يقاومون الاحتلال، وهدم بيوت الفلسطينيين وإلقاء نسائها وشيوخها في الشوارع والعراء، كعقاب إجرامي للعائلة كلها، فقط لأن ابنا من أبنائها مد يده وصفع شرطيا صهيونيا متعجرفا وشاهرا سلاحه.. هل تجرأ وسأل: عمن يتحدث النشيد الوطني الصهيوني، عندما يزأر أولاد وجنود الصهاينة يوميا بترداد نشيد من مثل «ليرتعد من هو عدو لنا، ليرتعد كل سكان مصر وكنعان وبابل، حين نغرس رماحنا في صدورهم ونرى دماءهم تراق ورؤسهم مقطوعة، وعنئذ نكون شعب الله المختار؟

أم أن الشاهد الوزير العربي الهمام الذي ادعى أمام نتنياهو بأن الشعب العربي قد تخلى عن ونسي مشاعره السابقة الرافضة للاستعمار الصهيوني وجرائمه لم يسمع عن هذا النشيد، الذي لم يتخل عن ولم ينس مشاعره الحاقدة الدموية الكريهة تجاه سكان أرض ما بين نهري النيل والفرات؟

ثالثا، هل تجرأ أحد من الذين شربوا القهوة مع نتنياهو ليسأله: ماذا عن «قانون العودة» الذي صدر سنة ١٩٥٠، والذي يعطي كل يهودي في العالم، مهما كانت جنسيته، حق «العودة» إلى فلسطين كمواطن كامل المواطنة؟ هل سيتخلى الكيان الصهيوني عن ذلك القانون؟ وإذا لم يتخل عن ذلك، فهل سيعترف بحق سبعة ملايين فلسطيني العودة إلى وطنهم والسكن فيه كمواطنين؟

ومادام الحديث عن «العودة» فهل ذكر أحدهم نتنياهو بأن إطلاق اسم «أرض إسرائيل» على أرض فلسطين كان كذبة تاريخية دحضها اليهودي أستاذ التاريخ المعاصر في جامعة تل أبيب، شلوموساند، عندما أكد بأن

فلسطين لم تعرف طيلة تاريخها بأرض إسرائيل، وإنما عرفت في البداية بأرض كنعان، ثم عرفت بفلسطين منذ القرن الثالث عشر قبل الميلاد؟ وهو نفسه الأستاذ الذي دحض أسطورة انغلاق الديانة اليهودية على الشعب التوراتي القديم، ودحض وحدة الأصل والانتساب لبني إسرائيل، ودحض أسطورة عودة «الشعب» إلى «أرضه» من «الشتات»، أي دحض كل الأكاذيب التي قامت عليها الأساطير والتخيلات الصهيونية ومبررات قيام كيانها الغاصب، بل هل تجرأ أحدهم وسأل المجرم عن حدود «الدولة» التي يدعون العرب الضيوف لقبولها؟ فلا يزال الكيان يصر على عدم ذكر أي حدود لتواجده السرطاني في الأرض العربية.

رابعا، هل تفضل أحد الذين اختلوا بالمُفاخِر يوميا بقتل الفلسطينيين واستباحة أرضهم وسرقة ممتلكاتهم، هل سيعيد الكيان ممتلكات المواطنين الفلسطينيين العرب التي اغتصبت عبر السبعين سنة الماضية؟ هل سيعيدون ما يزيد عن سبعة عشر ألف كيلو متر مربع، أي حوالي خمسة وستين في المئة من أرض فلسطين، صودرت من خلال قوانين كاذبة حال قيام الكيان الاستعماري الاستيطاني من مثل «قانون أملاك الغائبين» الذي صدر عام ١٩٥٠؟

خامسا، هل سأل أحد نتنياهو عن مصير الأراضي اللبنانية والسورية والأردنية المغتصبة المحتلة، وهل ستعاد إلى حكوماتها؟ أم أنها كأرض فلسطين ستصبح ملكا لملايين الغزاة اليهود الصهاينة الذين استعمروا وسيستعمرون أرض العرب؟

وهل سيزيلون جدار الفصل العنصري العازل الذي حكمت محكمة العدل الدولية بضرورة تفكيكه نظرا لعدم شرعيته؟ وهل سيعوضون أهل من اغتالهم جهاز الموساد في طول وعرض بلاد العرب؟ وهل سيعتذرون عن ارتكابهم عشرات المجازر، من مثل مجزرة دير ياسين وقانا، وهل سيعترف ويعتذر جيش الاحتلال عن تناوب اثنين وعشرين من ضباطه وجنوده على اغتصاب طفلة فلسطينية في سن الثانية عشرة حتى الموت، حال إعلان قيام كيانه في الأربعينيات؟ وهل سيرفع الحصار الجائر عن غزة الجائعة المدمرة المنهكة؟ وهل سيخرج الألوف من الفلسطينيين القابعين في سجون الاحتلال تحت التعذيب والإذلال والاغتصاب؟

سادسا، وأخيرا، هل سأل أحدهم نتنياهو، الذي كتب وألقى خطبا عن الفكر الصهيوني، كيف سيتعايش الفلسطينيون والعرب مع فكرة الوعد الإلهي التي تعتبر أن «أرض اسرائيل» قد منحت بإرادة ربانية «للشعب» اليهودي؟

ألن يعني ذلك أولوية الحق اليهودي في كل أرض فلسطين العربية وهيمنة شعار «التوراة هي مصدر حياتنا، ويجب أن تكون أساس انبعاثنا في أرض آبائنا»؟

وكيف سيكون للفلسطينيين حظ في العيش في فلسطين، إذا كان شعار الصهيونية هو التوسع الديموغرافي اليهودي والهيمنة العسكرية على كل ذرة من فلسطين، من دون حدود، وإلى الأبد؟ سنفترض أن عرب وارسو يريدون حلا للموضوع الفلسطيني. ولكن هل يمكن الكلام عن أي حل سياسي سلمي إنساني دائم، إذا لم تناقش الأسس الفكرية والأخلاقية التي سيقوم عليها ذلك الحل؟ ألم يكن أجدى من تطمين نتنياهو، عن طريق الكذب وادعاء معرفة مشاعر الشعب العربي الجديدة، ومساعدته لينتفخ ويفاخر بانتصاره التاريخي على الفلسطينيين

وإخوانهم العرب، ألم يكن أجدى أن يطرحوا الأسئلة ليكتشفوا أن الفكر الصهيوني الكلاسيكي والجديد، قائم على الأساطير والأكاذيب واحتقار العرب والإصرار على ممارسة الهيمنة على وجودهم السياسي والاقتصادي والثقافي؟

نقول للذين صافحوا وجلسوا مع المجرم: أنتم تعيشون في وهم، وننصحكم أن تقرأوا ما كتبه وقاله عتاة الصهيونية عنكم لتعرفوا أن الثعلب لن يرحم الدجاج قط، وأن ما أخذ بالخداع والكذب والقوة لن يستعاد إلا بالقوة، فلا أمريكا ولا أوروبا الاستعمارية ولا هيئة الأمم الضعيفة المشلولة ستنفع.

الحلف الغربي في مهب الريح

جميل مطر ـ الخليج ـ ٢٠١٩/٢/٢١

لا مبالغة متعمدة في صياغة عنوان هذا المقال، فالعلامات كافة تشير إلى أن معسكر الغرب يمر بمرحلة لعلها الأسوأ منذ إعلان نهاية الحرب الباردة. أشهد بأنني مع زملاء من الشبان المتابعين تطور العلاقات الدولية لاحقنا بالدقة الواجبة خلال الأسبوع الفائت، تصريحات وخطب وسلوكات ممثلي الدول في مؤتمرين انعقد أحدهما في وارسو عاصمة بولندا، والثاني في برلين العاصمة الألمانية. قبلهما، أي قبل انعقاد هذين المؤتمرين، كنا انتهينا من ملاحقة مواقف الدول من أزمة فنزويلا، وتحليلها.

انعقد مؤتمر وارسو بمبادرة من كوشنر، صهر الرئيس ترامب، ومساعديه، وهما مبعوث الولايات المتحدة للشرق الأوسط والسفير الأمريكي لدى «إسرائيل». شجعهم الرئيس ترامب وكلف كلاً من بنس نائب الرئيس، وبومبيو وزير الخارجية، مرافقة صهره وتشجيعه ومباركة خطواته حتى يتحقق غرضه. لم يكن الغرض مختلفا جداً عن الغرض الذي تحمس له نتنياهو رئيس وزراء «إسرائيل».

استغلت «إسرائيل» المؤتمر ووجودها في وارسو لتلقي بالزيت فوق حملة «إسرائيلية» شنتها قبل شهور تحت عنوان «تفشي العداء ضد السامية»، والمقصود ضد «إسرائيل». وتنبأت «إسرائيل» بأن العداء ضد السامية سوف يصعد من جديد. والمتهمون كثر، الروس متهمون، والمجريون والبلغار والإيطاليون، والقوميون الأمريكيون، والفرنسيون والإنجليز والألمان، حتى الفلسطينيون والعرب والإيرانيون والبولنديون. هؤلاء الأخيرون لأنهم رفضوا الاعتراف بالاتهام «الإسرائيلي» لهم بالتواطؤ مع النازيين لتنفيذ عمليات إبادة في بولندا أثناء الحرب، وأضافوا إلى رفضهم غضباً، الغضب الذي يستحقه نكران الجميل لشعب استضاف مؤتمراً خدمة ل»إسرائيل» فيكون جزاؤه اتهامه بالعداء ضد السامية. هكذا جرت أصداء مؤتمر وارسو.

أظن أن لا دولة في أوروبا يمكن أن يوصف عامها الماضي بأنه كان أفضل أعوامها. أذهب خطوة إلى أبعد، فأزعم أن لا دولة في أوروبا تعيش ظروفاً جيدة في هذه الأعوام الأخيرة.

بعد الحديث عن بريطانيا أتساءل: إن كان يمكن أن تكون فرنسا بخير وشوارعها يحتلها المتظاهرون منذ أكثر من أربعين يوماً، هل لباريس اليوم المصداقية التي كانت لها يوم تقاسمت مع ألمانيا مهام قيادة القارة وتحملت أحياناً منفردة مسؤولية توبيخ الرئيس ترامب، وإرشاده بالنعومة المناسبة نحو «الطريق السوي». أهذه السيدة في برلين التي ترأس حكومة ألمانيا هي نفسها التي عهدناها تفاخر وتعاند وتقود أقوى اقتصاد في أوروبا، وتفاوض روسيا من مركز قوة، وتصلح منفردة، أو مع حكومة شباب في أثينا، اقتصاد اليونان المنهار، أو تقف ضد كل أوروبا وشعبها لتفتح حدود ألمانيا في وجه مليون مهاجر؟ أنا لم أتصور أن يوماً قريباً سيأتي أكون فيه شاهداً على عودة إلى علاقة مأزومة بين ألمانيا وفرنسا، أو بين إيطاليا وفرنسا. ألمانيا وفرنسا تعودان إلى سيرة الألزاس واللورين، وتختلفان على جدوى التعددية في أوروبا، ودمج روسيا فيها، وعلى إنشاء الجيش الأوروبي الموحد. أما

إيطاليا وفرنسا فمختلفتان على مسألة استعمارية. مسائل من هذا القبيل الخلاف حولها سبق أن أشعل نيران حربين عالميتين.

استمعنا قبل الانعقاد الرسمي لمؤتمر ميونيخ إلى محاضرة المؤرخ تيموثي جارتون آش، ومحاضرات وتصريحات أخرى ألقاها مسؤولون سابقون تولوا مناصب مهمة في مؤسسات الأمن الغربي. اطلعنا أيضاً على التقرير السنوي الذي تعده إدارة مؤتمر ميونيخ للأمن عن حال الأمن الدولي ليسبق صدوره انعقاد المؤتمر. تداولنا فور اطلاعنا على جملة في التقرير نصها كالآتي «العالم في أزمة، والولايات المتحدة لا تفعل شيئاً سوى أنها تجعل الأمور تزداد سوءاً».

العلامة الثانية، وهي علامة فارقة بالمقارنة بحال الأمن الدولي في المؤتمر السابق، وتتعلق بالسباق نحو التسلح بين الصين وروسيا وأمريكا، وقد صار رهيباً. ترامب يقرر منفرداً ومن دون استشارة رفاق الحرب والسلم في عواصم الحلف الغربي، وقف العمل باتفاقية روسية- أمريكية تنظم إنتاج والرقابة على الصواريخ متوسطة المدى، فترد روسيا بإنتاج صواريخ أكثر تقدماً وتهديداً لكل أوروبا وقواعد أمريكا في الشرق الأوسط وإفريقيا.

العلامة الثالثة وكانت حول انكشاف حجم وخطورة هذا الفراغ الهائل في قيادة النظام الليبرالي الغربي، وهو الفراغ الناجم عن تخلي الولايات المتحدة عن تعهداتها ومسؤولياتها كقائد للغرب الديمقراطي والليبرالي.

العلامة الرابعة، كانت واضحة لكل المراقبين والمسؤولين عن الأمن العالمي، ظاهرة تراجع الاهتمام باحترام وتنفيذ الاتفاقيات الدولية، والقانون الدولي، والولاء للدساتير وسيادة الدول. التراجع في حد ذاته ليس جديداً، ولكن الجديد والمذهل هو في تفاقمه بتشجيع من الولايات المتحدة .

العلامة الخامسة وتتعلق بدور الولايات المتحدة في دعم حكام تسببوا بإضعاف هيبة القانون ونصبوا أنفسهم فوق الاتفاقات والدساتير. كذلك فرضت العلامة السادسة نفسها على مناقشات المؤتمر، ومن قبلها على كل المداولات التي دارت مؤخراً، وتدور في محافل الدفاع والأكاديميات الغربية منذ أن تأكد- بما لا يدع مجالا للشك- أن الإهمال المتعمد في التعامل مع مشكلة ارتفاع درجة حرارة الأرض صار يمثل تهديداً مباشراً وعاجلاً للأمن الدولي.

أزمة فنزويلا كانت أيضاً كاشفة، فالغرب منقسم على الأسلوب الأمثل للتعامل مع حكومة مادورو. كان واضحاً، وسوف يزداد وضوحاً عندما تعلن واشنطن عن نيتها تفعيل مبدأ مونرو الصادر عام ١٨٣٣. صدر المبدأ ليمنع دول أوروبا من التدخل في شؤون أمريكا الجنوبية، وأظن أن دولاً غير قليلة العدد في هذه القارة سوف تتمرد على أي هيمنة أمريكية جديدة لو حرمتها واشنطن من حق استدعاء دول الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا للتدخل في شؤونها، أسوة بما سوف تلجأ إليه دول آسيا والشرق الأوسط في حال استمرت السياسة الخارجية الأمريكية متمسكة بالنهج الراهن.

العلامات كلها تنبئ بعام سوف يشهد تغيرات مهمة، ليس على صعيد التحالفات القائمة وخرائط انتشار القوة والنفوذ فقط، بل أيضاً على صعد العلاقات الثنائية بين القوى الكبرى والدول المتوسطة والصغيرة.

النظام العربي وتغيير الأولويات

رجب ابو سرية ـ الأيام ـ ٢٠١٩/٢/٢٠

جاء مؤتمر وارسو تحت عنوان تحقيق «السلام والأمن في الشرق الأوسط»! وبحسب وزير الخارجية الأمريكي بومبيو «لا سلام في الشرق الأوسط دون مواجهة إيران». والمواجهة تكون عبر تبني الخطة الأمريكية في الحصار الأمني والاقتصادي والسياسي لإيران».

وزير الخارجية البحريني من جهته، اعتبر «أن مواجهة إيران تعد أكثر إلحاحا من حل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني». وأضاف، «كبرنا ونحن نتحدث عن القضية الفلسطينية كأهم قضية يجب أن تحل بطريقة أو بأخرى، لكن في مرحلة لاحقة تراءى لنا تحد أكبر وأكثر سمِّيَة هو التحدي الآتي من إيران، هذا التحدي، علينا مجابهته من أجل التعامل مع التحديات الأخرى».

الوزير السعودي عادل الجبير، بدوره رأى أن أنشطة إيران العدوانية تقوّض الاستقرار في المنطقة على نحو يستحيل معه تحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين». ولا تختلف مواقف دول خليجية أخرى عن موقف الوزيرين السابقين، بما في ذلك موقف وزير الخارجية اليمني الذي أسعف نتنياهو بتقديم جهاز الصوت له تفاديا لعطب حجب صوت نتنياهو في القاعة، وربما أعاقه لبعض الوقت من «صناعة التاريخ».

ما يفهم من الأقوال والممارسات، حصول تغير في الأولويات لدى العديد من الدول العربية، بفعل التهديد الإيراني الداهم، الذي حوَّل إسرائيل إلى شريك في المواجهة، وما يعنيه ذلك من قلب مبادرة «السلام العربية» رأسا على عقب. أي البدء بالتطبيع والتشارك العربي مع إسرائيل أولا. وبمفهوم نتنياهو أولا وأخيرا، حيث يستمر الاحتلال والاستيطان وسرقة الأرض ومواردها وتدمير مقومات الدولة الفلسطينية على الأرض، وفرض الرؤية الإسرائيلية العدمية العنصرية التي تصادر الحقوق الفلسطينية جملة وتفصيلا.

قد يقول البعض، إن التصدي للخطر الإيراني يترافق مع إعداد صفقة القرن لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، كما يوحي بذلك شعار المؤتمر «السلام والأمن في الشرق الأوسط» مع أن السادة الوزراء لم يربطوا بين الموضوعين. وفي حالة الربط فإن صفقة ترامب بدت منذ اللحظة الأولى كنقيض لمبادرة السلام العربية، في بنود القدس واللاجئين والدولة الفلسطينية، حيث جرى الاعتراف الأمريكي بالقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل ونقلت السفارة الأمريكية إليها، وجرى شطب اللاجئين ومنظمة «الأونروا» والدولة الفلسطينية. أما إجراءات نتنياهو على الأرض، فلا يمكن تفسيرها بغير شطب كل الحقوق الفلسطينية جملة وتفصيلا. سواء بقرار يهودية الدولة الذي يعطي الإسرائيليين الحق الحصري في السيطرة وامتلاك كل البلاد، أو بفصل قطاع غزة عن الضفة الغربية وفصل المنطقتين عن مدينة القدس. واستباحة ما تبقى من أرض فلسطينية بالاستيطان، فضلا عن فرض قبضة أمنية على عموم الشعب وتجريد السلطة من صلاحياتها الأساسية وتحويلها للإدارة الأمنية الإسرائيلية.

التصدي للخطر الإيراني الذي يحتاج إلى تعريف لاحق، لا يعني تأجيل حل القضية الفلسطينية، بل يرتبط بتصفية القضية الوطنية الفلسطينية على يد ائتلاف إسرائيلي متطرف بقيادة نتنياهو، وعبر إجراءات وسياسات مطروحة على الملأ. وتحظى بغطاء كامل من إدارة ترامب. نتنياهو بهذا المعنى يقايض دفاعه عن دول عربية مهددة بخطر إيراني، مقابل صمت عربي إزاء إلغائه وشطبه لكل القرارات الدولية التي تعترف بالحقوق الفلسطينية بما في ذلك حق الشعب

الفلسطيني بتقرير مصيره، واستحواذه على كل شيء باعتباره صاحب السيادة الأولى والأخيرة على فلسطين التاريخية، وهو الذي يقرر مصير شعبها من طرف واحد. نتنياهو ضمن هذا التصور يقبض ثمنا يفوق الخيال، وما كان يحلم به أحد.

الخطر الإيراني في التعريف الإسرائيلي والخليجي مبالغ فيه، وهو كما يتبدى ضعيف في كل مراكز التدخل، ففي اليمن استطاع التحالف الخليجي بدعم أمريكي تحجيم التدخل الإيراني، ولا تقارن الأسلحة التي يستخدمها الحوثيون بأسلحة التحالف، والوضع الاقتصادي تحت السيطرة الحوثية في منتهى الضعف والبؤس.

وفي البحرين، الخطر الإيراني شبه متلاش، وفي سورية اليد الطولى لروسيا فهي التي تقرر في هذا البلد بما في ذلك تجميد استخدام منظومة الصواريخ الحديثة ضد الطيران الإسرائيلي، وهي ومعها إيران لا تستطيعان إعادة إعمار سورية بأي حال من الأحوال.

وفي العراق اليد الطولى للأمريكان وهم الذين يقررون رغم التغلغل الإيراني الطائفي عبر ميليشيا الحشد الشعبي، وفي لبنان فإن سيطرة «حزب الله» محكومة بمعادلة التوافق الطائفي الهش، وهو في موقع دفاعي.

أما خطر امتلاك إيران للسلاح النووي، فقد جرى احتواء ذلك الخطر باتفاق ٥+١ الدولي، وتبين بحسب تقرير المراقبين، التزام إيران بالاتفاق خلافا للادعاءات الإسرائيلية، والأمريكية في عهد إدارة ترامب.

هذا لا يعني أن التدخلات الإيرانية في العراق وسورية ولبنان واليمن والبحرين طبيعية ومرحب بها، بل تعكس أطماعا في نشر النفوذ والمصالح من جهة، وتكرس أشكالا من السيطرة الطائفية الرجعية عبر مليشيات طائفية تعصبية، إضافة إلى انحيازها لأنظمة مستبدة على شاكلة النظام الإيراني. وكل التدخلات الإيرانية مرفوضة وينبغي أن تتوقف وتتراجع.

الخلاف الإيراني – الأمريكي الإسرائيلي يتلخص في مكانة إيران الإقليمية، فالدولتان لا ترغبان بصعود إيراني يُقَلِل من هيمنتهما على الشرق الأوسط، ويريدان انضباط إيران لقواعد السيطرة، وقد انضبطت فعلا في الاتفاق النووي. إلا أن صعود ترامب أعاد فتح الملف الإيراني، وكان نتنياهو يفتعل الخطر الإيراني للتهرب من استحقاق الحل الذي يحتمل تراجع الاحتلال الإسرائيلي بحد أدنى، ووجدت إدارة ترامب ضالتها في تضخيم الخطر الإيراني بغية الحصول على الأموال الخليجية وتسويق السلاح وفرض حل إسرائيلي للقضية الفلسطينية، مستفيدة من التدخلات الإيرانية في أربع دول عربية، ومستفيدة من خطاب الجعجعة الإيرانية.

في معمعان الصراع الدولي الإقليمي، الضعفاء دائما يدفعون الثمن، وقد وضعوا فلسطين في قائمة الذين يدفعون الثمن، جنبا إلى جنب مع الشعوب العربية التي غُدِر بثوراتها، وأعيدت مؤقتا تحت سيطرة الاستبداد.

إن وجود غطاء عربي رسمي للاستفراد الإسرائيلي الأمريكي بالقضية وبالشعب الفلسطيني، بهذا المستوى من الوضوح والسفور، جاء بعد هزيمة الثورات العربية، وفي ظل التوحش الاقتصادي والأمني والسياسي الذي تجسده «الترامبية» على صعيد كوني، وتجسده «النتنياهوية» على صعيد إقليمي.

لم يكن من باب الصدفة اقتطاع وسرقة الحكومة الإسرائيلية مبلغ ١٣٩ مليون دولار المخصصة للأسري وأبناء الشهداء في اليوم التالي على انتهاء قمة وارسو.

شكرا معالي الوزراء العرب!! بقي القول إن نتنياهو وترامب ومريديهم كسبوا جولة لكن الشعوب لن تخسر كل الجولات.

شرق أوسط جديد، غموض جديد

دورون ماتزا ـ يسرائيل هيوم ـ ٢٠١٩/٢/١٩

كشف مؤتمر وارسو الذي شارك فيه ممثلو دول عربية إلى جانب رئيس حكومة إسرائيل عن مفارقة تاريخية: صحيح أن اليسار الإسرائيلي هو الذي أوجد فكرة الشرق الأوسط الجديد، لكن هذه الرؤيا تتحقق عملياً بقيادة اليمين. شمعون بيرس، الذي اخترع المصطلح، أراد أن يعبّر من خلاله عن توقه إلى سلام رسمي بين إسرائيل ودول المنطقة، وتطلُّعه إلى انهاء النزاع العربي – الإسرائيلي، بالإضافة إلى إحراز تقدّم في موضوع المفاوضات مع الفلسطينيين. المصالحة مع الحركة الوطنية الفلسطينية اعتُبرت المفتاح الضروري لتحقيق السلام مع الدول العربية المحيطة.

انهيار اتفاق أوسلو حوّل رؤيا الشرق الأوسط الجديد إلى مرادف للانقطاع عن الواقع. لكن يبدو في العقد الأخير، وتحديداً في ظل حكومة اليمين، أن عملية تاريخية تجري وتتجلى من خلال تعمّق الوجود الاستراتيجي والأمني والاقتصادي لإسرائيل في الشرق الأوسط، وتطوّر علاقات متشابكة مع الدول السنية. وبينما استندت رؤيا بيرس إلى نظرة مثالية – رومانسية، فإن تحقيقها اليوم من طرف اليمين يجري انطلاقاً من نظرة واقعية عملية.

توجد عدة عوامل وراء هذا التغيّر المذهل: أولاً، تعزّز التعاون بين النخب السياسية القديمة في الشرق الأوسط لمواجهة موجة الربيع التي عمّت المنطقة في سنة ٢٠١٠؛ ثانياً، قوة إسرائيل في المجالات الاقتصادية والأمنية، التي اعتُبرت نوعاً من فرصة في نظر حكام الدول العربية المعتدلة، بالإضافة إلى إيران التي تحولت إلى مركز أساسي للتهديدات الجديدة في المنطقة، وجمعت بين مصالح إسرائيل ومصالح دول الخليج؛ أخيراً توقُّف المفاوضات مع الفلسطينيين سمح للدول العربية بقطع العلاقة بين تسوية إسرائيلية – فلسطينية وبين تعاون عميق مع إسرائيل.

أدت هذه التوجهات إلى نشوء عملية تستند إلى رؤيا واقعية للمصالح المشتركة لإسرائيل والعالم العربي. لكن الفارق بين رؤيا بيرس للشرق الأوسط الجديد وبين تحققها الحالي لا يكمن فقط في التناقض بين الرومانسية والبراغماتية، بل يكمن أيضاً في فصل شرط حل لـ"المسألة الفلسطينية" عن قيام تطبيع معيّن بين إسرائيل ودول المنطقة، واستعداد كل الأطراف المعنية لتعاون عميق – يجري جزء منه بعيداً عن الأنظار. هنا نشأ مجال جديد من الغموض يسمح لدول الخليج بالتعاون مع إسرائيل للدفع قدماً بمصالحها واستراتيجياتها، من دون التخلي ظاهرياً عن التزامها بالقضية الفلسطينية.

ما يجري هنا هو ثورة تاريخية حقيقية في علاقة إسرائيل المعقدة بالدول العربية. منذ تأسيس الحركة الوطنية اليهودية امتازت هذه العلاقات بالتوتر بين تطلُّع الصهيونية إلى عودة الشعب اليهودي إلى قلب الشرق الأوسط، وبين التوتر مع شعوب المنطقة الذي ازداد مع تصاعد النزاع الوطني.

التطورات الحالية يمكن أن تبشر بتآكل الكليشيهات التي تصف إسرائيل "فيلا في غابة"، التي كانت تهدف إلى تجسيد عزلتها في محيط معادٍ. يمكن أن نشعر بنتائج هذه التطورات اليوم، مثلاً في دور الوساطة الذي تقوم به قطر مع سلطة "حماس" في غزة، وفي مظاهر التعاون التي برزت في المؤتمر الذي عُقد في عاصمة بولندا.

حتى الآن يجري هذا التغير بصورة نسبية تحت غطاء من الغموض، لكن إزالة الغموض بصورة كاملة يمكن أن يعرقل استمراره ويضر بالتحقق السريع لرؤيا الشرق الأوسط الجديد في شكلها الحالي الواقعي. ما يزال الشرق الأوسط الجديد بقيادة اليمين بحاجة إلى سياسة الغموض.